سلسلة علوم حديثية (٢)

تيسير تخريج الأحاديث

للمبتدئين

مع تدريبات عملية
تعين الطالب على ممارسة هذا العلم

تأليف
عمرو عبد المنعم سليم

دار ابن القيم
دار ابن عفان

F

تيسير تخريج الأحاديث

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تيسير تخريج الأحاديث

للمبتدئين
مع تدريبات عملية
تعين الطالب على ممارسة هذا العلم

تأليف
عمرو عبد المنعم سليم

دار ابن القيم
دار ابن عفان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

رقم الإيداع	٨٧٦١ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولي	I.S.B.N 977 - 375 - 024 - 8



دار ابن القيم للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٣١٥٨٨٢ ـ فاكس : ٤٣١٨٨٩١
الرياض : ص . ب : ١٥٦٤٧١
الرمز البريدى : ١١٧٧٨
المملكة العربية السعودية

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
القاهرة : ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت : ٥٠٦٦٤٢٠ ـ محمول : ٠١٠١٥٨٣٦٢٦
الإدارة ، الجيزة برج الأطباء أول ش فيصل
ت : ٥٦٩٣٦١٥ ـ تليفاكس : ٥٦٩٢٨٥٠ ـ ٣٢٥٥٨٢٠
ص . ب ٨ بين السرايات
جمهورية مصر العربية
E-mail:ebnaffan@hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

صلى الله عليه ، وعلى آله ، وصحبه وسلم .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب : ٧٠و٧١] .

« أما بعد » :

فهذا هو الجزء الثالث من سلسلة الدراسات الحديثية ، والتي كنت قد بدأتها بإصدار كتاب : « **تيسير علوم الحديث للمبتدئين** » منذ سبع سنوات على الأقرب ، وقد لاقى هذا الكتاب - ولله الحمد والمنة - القبول عند كثير من أهل العلم وطلابه ، وأتى ثمرته من تبسيط عرض

قوانين وحدود علم « **مصطلح الحديث** » ، وقد طبع طبعات كثيرة ، وقُرِّر في غير موضعٍ للتدريس .

ثم تلاه كتابي الآخر : « **تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين** » ، وهو من مشاريع العمر ، وقد يسَّر الله تعالى له من القبول ما يسره للكتاب الأول ، بحيث أن أصبح مرجعًا لدراسة هذا الباب المهم من أبواب علم الحديث النبوي الشريف .

ودراسة الأسانيد لا تنفك عن علم تخريج الأحاديث ، بل لا بد لدراسة الأسانيد من جمع الطرق بتخريجها من مظانها ، واعتبار بعضها إلى بعض للوقوف على ما قد يخفى من العلل ، وإثبات ما يصح من الروايات ، وما لا يصح.

ولما كان الأمر كذلك ، فقد رأيت أنه من المناسب أن أجمع في هذا الباب كتابًا -على منوال الكتابين السابقين من جهة : سهولة العرض ، وتيسير الشرح ، والتعضيد بالأمثلة والأسئلة - في كيفية تخريج الأحاديث النبوية المرفوعة ، أو الآثار الموقوفة ،أو الأخبار المقطوعة ، إتمامًا للفائدة ، وإكمالاً لهذا المشروع العلمي : « **تيسير علوم الحديث وتخريجها ودراسة أسانيدها** ».

وقد سبقني في هذا الباب أجلّة من المعاصرين ، على رأسهم شيخنا الشيخ محمود الطحان - حفظه الله - ، وكتابه في هذا الباب من أنفع ما أُلِّف[١] ، بحيث لم يجاريه أحد ممن صنَّف فيه بعده .

---

(١) وكنت قد درسته على الشيخ منذ زمن بعيد .

ولكن مما لابد من التنبيه عليه هنا أن غالب الكتب والبحوث والدراسات التي عنت بذكر طرق تخريج الحديث النبوي الشريف في عامتها بحوث نظرية بعيدة عن العملية والممارسة ، وطرح الأمثلة والتدريبات والتمارين المحلولة ، وهو جانب مهم في هذه الصناعة ، بل هذه الصناعة تعتمد علي هذا الجانب اعتمادًا كبيرًا.

ومن هنا فقد سعيت إلى المساهمة في هذا الباب بجهدي المتواضع ، راجيًا من الله تعالى أن يكون في هذا الكتاب من الفوائد والفرائد ما يجعله مرغوبًا فيه لدى أهل العلم وطلابه ،ومثقلاً للميزان يوم يُعرض العباد ، إنه سبحانه ولي ذلك ، والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين.

وكتب : أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ .

أما بعد . . .

فهذا كتابي «**تيسير تخريج الأحاديث للمبتدئين**» في حلة جديدة ، يقوم على طبعه ونشره وتوزيعه في جميع أنحاء العالم حقًّا مؤبدًا[١] .

أخي المفضال / **كمال عويس** صاحب دار ابن عفان للنشر والتوزيع بالقاهرة ، لما عُرف به من سلامة المنهج وحسن المعتقد والحرص على نشر العلوم الشرعية النافعة .

فأسأل الله تعالى أن ينفع به في الدنيا والآخرة ، وأن يجعل هذه الأعمال بما فيها من مشاق ومتاعب لا يعلمها إلا من سبرها وخبرها في ميزان أعماله ، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه .

والحمد لله رب العالمين .

وكتب ، أبو عبد الرحمن
عمرو بن عبد المنعم سليم

---

(١) لا يشاركه فيه غيره .

ما هو التخريج ؟ - فائدته

أول ما يلزمنا معرفته في هذا الفن المهم حدُّه ، **فما هو التخريج ؟**

يُطلق التخريج علي معان عدة ذكرها أهل العلم في مصنفاتهم.(١)

ومعنى التخريج الذي يعنينا في هذا الكتاب هو :

عزو الأحاديث التي تُذكر في المصنفات سواءً كانت مسندة أو مُعَلَّقة إلى من رواها من أصحاب الكتب والدواوين والمصنفات الحديثية مع ذكر طرقها وبيان الاختلاف أو الاتفاق فيها ، والكلام علي رواتها جرحًا وتعديلاً ، وعلي أسانيدها صحة وضعفًا بما تقتضيه أصول الحديث وقواعد النقد.

وقال بعض أهل العلم :(٢)

« معرفة حال الراوي والمروي ، ومخرجه ، وحكمه صحة وضعفًا ، بمجموع طرقه وألفاظه ».

وبعض أهل العلم يقصر التخريج علي العزو فقط دون النقد والحكم، وفيه نظر.(٣)

---

(١) انظر : « فتح المغيث » للسخاوي (٣/٣١٨)،و«حصول التفريج بأصول التخريج» لأحمد الغماري (ص:١٣)،و «التأصيل لأصول التخريج » للشيخ بكر أبو زيد (ص:٥٥).

(٢) «التأصيل لأصول التخريج » (ص:٤١ و ٥٢).

(٣) وهو صنيع الشيخ الطحان - حفظه الله -.

والقسم الأخير من التعريف وهو المتعلّق بدارسة الرجال - من جهة الجرح والتعديل - ودراسة الأسانيد - من حيث الصحة والضعف - هو ما يُسمّى بـ : « **التحقيق** » أو « **النقد** » .

وقد استوفينا الكلام عليه في كتابنا « **تيسر دراسة الأسانيد** » مع التنبيه عليه في كتاب « **تيسير علوم الحديث** » .

✹ فائدة التخريج :

وفائدة التخريج : جمع الطرق - من متابعات وشواهد - والوقوف علي عللها ، ومعرفة المحفوظ منها والشاذ ، والصحيح والضعيف .

كما قال علي بن المديني - رحمه الله - :[1]

« **الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه** » .



(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٩١).

طرق إيراد الحديث الشريف

الأحاديث قيد الدراسة والتخريج قد ترد إما مسندة ، وإما معلَّقة .

والمعلَّقة على ثلاثة أقسام :

الأول : معلقة عن أحد رواة السند فيما دون الصحابي .

الثاني : معلقة عن أحد الصحابة .

الثالث : معلقة عن النبي ﷺ ، بذكر متن الحديث فقط .

وتختلف سهولة التخريج وصعوبته باختلاف هذه الأقسام .

فإن الحديث المسند وكذلك المعلَّق عن أحد الرواة فيما دون الصحابي يكون تخريجه متعلقًا بخصوص السند المذكور ، وقد يورد الباحث المتابعات والطرق زيادة في التفصيل ، فهذا قدر زائد إذا كان المطلوب مجرد تخريج الحديث بالسند المذكور .

وأما **القسم الثاني** : فقد يحتاج إلى زيادة بحث وتتبع لطرق الحديث عن هذا الصحابي بعينه ، ويلزم لتخريجه إيراد كافة المتابعات لكل راو من الرواة عن الصحابي راوي الحديث ، وكذلك الرواة عنهم .

وأما **القسم الثالث** : فهو الأكثر صعوبة في التخريج ، لما فيه من تتبع طرق الحديث جميعها ، عن كل صحابي روى هذا المتن ، وعن كل تابعي ، وهكذا ، ففي هذا القسم تستوعب المتابعات والشواهد جميعها ،

وهذا يستلزم استخدام كل طرق التخريج المعروفة ، والتي سوف يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

* تحديد الهدف من التخريج :

ولذا فإنه من المهم جداً تحديد الهدف من التخريج ، هل هو لأجل تحقيق نص مخطوط لم يُطبع من قبل ، أو تحقيق سند حديث بعينه ، أو تحقيق متن حديث من حيث الصحة والضعف ، أو مجرد إثبات صحة متن له وجه دلالة في الفقه أو الاعتقاد ، أو إثبات ضعف متن ، أو إثبات ضعف سند بعينه ، أو لأجل الدراسة الحديثية .

فإن بعض هذه الأهداف قد لا تستلزم تتبع كل طرق الحديث ، كما لو كان الأمر المراد تصحيح متن حديث له وجه من أوجه الدلالة في مسألة فقهية ، أو عقدية ، فإن الباحث آنذاك يكتفي بإيراد الطريق الصحيح له ، دون الحاجة إلى تتبع كل طرقه ، وهذا ولا شك بخلاف إثبات ضعف حديث بعينه ، فإنه لابد من تتبع كل طرقه ، لإثبات ضعفها ، وبيان عللها.

ولقائل أن يقول : ما الغرض مما ذكرت هنا إن كان في تتبع كل الطرق زيادة علم ، فهي ممدوحة ولا شك ؟

فالجواب : إن هذا المدح لا يكون على الإطلاق ، فبعض المحققين اليوم ممن يعتنون بتحقيق نصوص الكتب قد يتوسعون في ذكر طرق الأحاديث الواردة في بعض المصنفات الفقهية أو العقدية ، فإذا بالحواشي تتحول بالكتاب من كتاب فقه أو عقيدة إلى كتاب علل ونقد للروايات ،

وكثير من المتفقهين لا يُحسنون مثل هذه الصناعة ، وقد يضجرون من كثرة الإيرادات ، ناهيك عن تكبير حجم الكتـاب ، مما يرفع تكلفته وثمنه على طالب العلم ، وقـد يكون هذا الكتاب من الكتب التـي ينظر فيهـا بعض العوام ، ومثل هذا العلم لا يُـستحسن نشره بين عـوام الناس ، لما فيه من الصعوبة والنقد .

وفي هذا يقول أبو داود السجستـاني - رحمه الله - في «رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه» (ص: ٣١) :

« وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه ، إذا كان يخفى ذلك عليَّ ، فربما تركت الحديث إذا لم أفقهـه ، وربما كتبته وبينته ، وربما لم أقف عليـه ، **وربما أتوقف عن مـثل هذه لأنه ضـرر على الـعـامـة أن يُكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ، لأن علـم العامة يقصر عن مثل هذا** » .

ومن هنا فلابد من تحديد الهدف من تخريج الحديث ، لأنه أبلغ في معرفة القدر اللازم من التتبع والبحث .



طرق التخريج

وسوف نتناول في هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى - دراسة ستة طرق من طرق تخريج أحاديث النبي ﷺ ، وهي أشهر الطرق المعروفة بين المشتغلين بهذا العلم الشريف.

وهذه الطرق ، هي :

(١) التخريج عن طريق معرفة اسم الصحابي أو الراوي الأعلي[(١)] للحديث.

(٢) التخريج عن طريق لفظة من ألفاظ الحديث.

(٣) التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث وبابه.

(٤) التخريج عن طريق أحد رواة الحديث المتكلم فيهم جرحًا وتعديلاً.

(٥) التخريج عن طريق نوع الحديث.

(٦) التخريج عن طريق طرف الحديث.



(١) لأن الراوي الأعلي قد يكون من التابعين أو من دونهم كما في كثير من المراسيل.

الطريقة الأولى: التخريج بمعرفة اسم الصحابي أو الراوي الأول

وهذه الطريقة يستخدم فيها الباحث أربعة أنواع من المصنفات :

* **الأول : كتب الأطراف ، وأهمها :**

(١) «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للحافظ جمال الدين المزي.

(٢) « **ذخائر المواريث في الدلالة علي مواضع الحديث** » لعبد الغني النابلسي.

* **الثاني : المسانيد.**

وهي : الكتب المرتبة علي مسانيد الصحابة.

ومن أهمها :

«مسند الإمام أحمد» ، و«مسند الحميدي» ، و«مسند إسحاق بن راهويه» ، و«مسند البزار» المسمى بـ «البحر الزخار» ، و«مسند الروياني».

* **الثالث : بعض المعاجم الحديثية.**

مثل : « المعجم الكبير » للطبراني .

* **الرابع : كتب اهتمت بذكر تراجم الصحابة وجملة من مروياتهم.**

ومن أهمها :

(١) « الآحاد والمثاني » لابن أبي عاصم.

(٢) « الطبقات الكبرى » لابن سعد.

(٣) « معرفة الصحابة » للبغوي.

(٤) « معرفة الصحابة » لأبي نعيم الأصبهاني.

وبعض كتب العلل تكون مرتبة علي مسانيد الصحابة ككتاب «العلل» للحافظ الدارقطني.

*** الفهارس العلمية المرتبة على - المسانيد - أسماء الرواة.**

وهذه تكون متوفرة في بعض المصنفات الحديثية المحققة، وتكون من صنع المحققين، وهي من الفهارس المفيدة جداً للباحث والمخرِّج.

وسوف يأتي الكلام - بشيء من التفصيل - على كل نوع من هذه الأنواع.



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التخريج باستخدام كتب الأطراف

كتب الأطراف ، هي :

« الكتب التي يُقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده ، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة » .[1]

ومن أشهر كتب الأطراف :

« **أطراف الصحيحين** » لأبي مسعود الدمشقي .

و « **أطراف الكتب الخمسة** » لأبي العباس الطَرْقي .

و « **أطراف الكتب الستة** » لمحمد بن طاهر المقدسي .

و « **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** » لجمال الدين المزي .

و « **ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث** » لعبد الغني النابلسي ، وغيرها مما وضع في هذا الباب .

وكتاب « **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** » للمزي من أنفع هذه الكتب ، وأسهلها تناولاً ، وأيسرها استخداماً ، وأكثرها شهرة بين طلاب العلم ، ولذا فعليها التعويل عندهم في التخريج ، وسوف نقصر الكلام عليها .



(١) « الرسالة المستطرفة » (ص:١٢٥) ، وانظر ما بعدها في ذكر مصنفات الأطراف .

كيفية البحث في كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف »

كتاب : « **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** » للحافظ الكبير جمال الدين المزي من أهم كتب الأطراف وأوسعها وأنفعها وأكثرها شيوعًا بين طلاب العلم وأهله ، لما تميَّز به هذا الكتاب من تبسط في العرض ، وسهولة في الترتيب ، وتوسع في التخريج ، هذا بالإضافة إلى جودة التحقيق، ودقة العزو - إلى الكتب والأبواب المشار إليها في أصل الكتاب- الذي قام به المحقق - الشيخ عبد الصمد شرف الدين - ، مما يجعل هذا الكتاب من أنفع الكتب التي يرجع إليها طالب العلم في تخريجه للأحاديث.

○ **مؤلف الكتاب ومكانته العلمية :**

ومؤلف هذا الكتاب هو أحد الأئمة المجتهدين والحفاظ المدققين والنقاد الماهرين من العلماء المتأخرين ، وهو : الإمام الحافظ : جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي المزي الدمشقي الشافعي، من أحفظ أهل زمانه ، وأيقظهم وأتقنهم رواية ، وأعلمهم بالنقد والرجال ، حتى فاق أهل زمانه.

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - :

« كان ثقة حجة ، كثير العلم ، حسن الأخلاق ، كثير السكوت ، قليل الكلام جدًّا ، صادق اللهجة ،لم تُعرف له صبوة ، وكان متواضعًا ،

حليمًا ، صبورًا ، مقتصدًا في ملبسه ومأكله ، كثير المشي في مصالحه ، وكان ينطوي على سلامة باطن ، ودين ، وتواضع ، وفراغ عن الرياسة ، وحسن سمت ، وقلة كلام ، وحسن احتمال ».

○ **الفائدة من الكتاب :**

وقد اهتم المؤلف في هذا الكتاب بجمع أطراف أحاديث **الكتب الستة** : (البخاري - مسلم - أبي داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجة).

وبعض **ملحقاتها** : (مقدمة صحيح مسلم - المراسيل لأبي داود - العلل الصغير - والشمائل المحمدية كلاهما للترمذي - عمل اليوم والليلة للنسائي - الكبري للسنن الكبرى للنسائي).

وقد رمز لهذه الكتب وملحقاتها بالرموز التالية :

الكتاب	الرمز	الكتاب	الرمز
صحيح البخاري	خ	البخاري تعليقًا	خت
صحيح مسلم	م	الكتب الستة	ع
سنن أبي داود	د	المراسيل لأبي داود	مد
جامع الترمذي	ت	الشمائل المحمدية	تم
سنن النسائي	س	عمل اليوم والليلة	سي
سنن ابن ماجة	ق	السنن الكبرى للنسائي	الكبرى

○ **ترتيب الكتاب :**

وقد قام المؤلف - رحمه الله - بترتيب الكتاب على أسماء الصحابة

بحسب الترتيب الأبجدي ، وابتدأ بأسماء الرجال ، ثم ذكر من عُرف بكنيته منهم ، ثم من اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده ، ثم المبهمين من الصحابة ، ثم ذكر أسماء النساء من الصحابيات ، ثم من عُرف منهن بكنية ، ثم المبهمات من الصحابيات ، ثم المراسيل التي سقط منها ذكر الصحابي.

وقد سار في ترتيب كتابه هذا على نسق كتاب ابن عساكر - رحمه الله - في الأطراف المسمى بـ : « **الإشراف على معرفة الأطراف** ».

وتتلخص طريقته فيما يلي :

(١) يبدأ بذكر اسم الصحابي - بحسب ترتيب المعجم على الحروف الأبجدية - ويذكر أطراف ما له في الكتب المذكورة من أحاديث ، ويعزو كل حديث إلى موضعه من هذه الكتب بحسب ما يشير إليها بالرموز المذكورة ، ومواضعها في هذه المصنفات .

(٢) يبدأ ذكر أطراف كل حديث بكلمة : (حديث) ، ويشير أسفل منها إلى رموز الكتب التي خرَّجت هذا الحديث.

(٣) يذكر طرف الحديث إن كان الحديث طويلاً ، أو متنه إن كان قصيراً.

(٤) ثم يذكر موضعه في كل كتاب من الكتب المذكورة ، مع ذكر أسانيده وطرقه في هذه الكتب.

(٥) إذا كان الصحابي من المكثرين ، فإن يرتب أطراف أحاديثه على أسماء الرواة عنه مرتبين ترتيبًا هجائيًا.

(٦) إن كان أحد الرواة عن هذا الصحابي من المكثرين عنه ، فإنه يرتب أطراف أحاديث هذا الصاحب عن الصحابي بحسب أسماء الرواة عنه مرتبين على نسق المعجم (ألف بائي) ،وهكذا كما يأتي التمثيل له .

(٧) أثناء ذكر أطراف الأحاديث وطرقها في الكتب المذكورة أو ملحقاتها يورد ما لمصنفيها من كلام في هذه الطرق في تلك المصنفات .

(٨) يقدِّم عند ذكر أحاديث كل ترجمة ما له عدد أكثر من المخرجين فيقدِّم ما أخرجه الستة على ما أخرجه الأربعة ، وما اجتمع عليه الأكثر على ما اجتمع عليه الأقل ، وهكذا .

(٩) قد يزيد المصنف الكلام على الأحاديث ، فيشير قبل الزيادة برمز : (ز) ، وقد يتعقب الحافظ ابن عساكر في أطرافه أو يستدرك عليه ، فيشير قبل استدراكه عليه بالرمز : (ك) .

○ **ما زاده المحقق على النسخة المخطوطة :**

وقد أحسن المحقق الشيخ عبد الصمد شرف الدين إذ قام بصنع الكشاف - وهو المجلد الرابع عشر - الذي يعين على تعيين موضع كل حديث في الكتب المشار إليها ، وذلك عن طريق :

ذِكْر كتب كل مصنف من المصنفات المعنية بالتخريج التي هي موضوع كتاب المزي ، وما يندرج تحتها من أبواب ، ثم القيام بترقيم هذه الأبواب ، بحيث يسهل على الباحث الرجوع إليها .

وفي «التحفة» : قام بذكر اسم الكتاب الذي فيه الحديث عند تخريج كل طريق أشار المزي إلى موضعه ، ورقم الباب ، ورقم الحديث في ذلك

الباب ، **وصورته في «التحفة» كما يلي** :

رمز المُصَنِّف:اسم الكتاب (رقم الباب :رقم الحديث) سند الحديث.

فإذا لم يذكر رقمًا للحديث،فهذا معناه أنه الحديث الأول في الباب.

فأرقام الأبواب ، وأرقام الأحاديث هي من زيادات المحقق ، وهي نافعة جدًا في وصول الباحث إلى بغيته ، لا سيما إذا استخدم معها الكشاف الذي وضعه المحقق - الشيخ عبد الصمد شرف الدين -.

○ **ما هو الكشاف ؟**

الكشاف : هو مجموعة فهارس الكتب والأبواب للكتب الستة وملحقاتها التي اعتنى بها الحافظ جمال الدين المزي وعني بتخريج أحاديثها في أطرافه ، بدءًا بـ : « صحيح البخاري » ، ثم : « صحيح مسلم » ، ثم « سنن أبي داود » ، ثم « المراسيل » له أيضًا، ثم « جامع الترمذي » ، ثم « الشمائل المحمدية » له أيضًا ، ثم « السنن الكبرى » للإمام النسائي ، ثم « السنن الصغرى » له ، وهي المسماة بـ : « المجتبى » ، ثم « سنن ابن ماجة ».

وقد قام الشيخ عبد الصمد شرف الدين بترقيم أبواب كل كتاب من كتب هذه المصنفات ، حتى يسهل الرجوع إليها عند التخريج ، لا سيما وأن المزي إنما يُشير إلى اسم الكتاب ، ولا يشير إلى الباب ، فكأنما قام المحقق بتخريج زائد أتم به المنفعة بهذا السفر العظيم.

□ مثال :

حديث : « **ليس من بلد إلا سيطأه الدجال** » . . . الحديث . خ في الحج (٢١٨ : ٣) عن إبراهيم بن المنذر ، م في الفتن (٢٣ : ١٠) عن علي ابن حجر ؛ كلاهما عن الوليد بن مسلم . . . . .

فهذا معناه :

أن البخاري قد أخرجه في «صحيحه» في كتاب : **الحج** ، الباب رقم : **٢١٨** بترقيم المحقق في الكشاف .

وبالرجوع إلى الكشاف - وهو المجلد الرابع عشر - نجد أن الباب رقم (٢١٨) من كتاب الحج من «صحيح البخاري» هو :

[**باب : لا يدخل الدجال المدينة**] .

وبالرجوع إلى هذا الباب من « صحيح البخاري » ، نجد أن الحديث الثالث منه هو الحديث الذي ذكر المزي طرفه .

ثم نرجع مرة أخرى إلى الكشاف لتحديد اسم الباب رقم (٢٣) من كتاب الفتن من «صحيح مسلم » ، فنجده :

[**باب : في خروج الدجال ، ومكثه في الأرض ، ونزول عيسى**] .

وبالرجوع إلى الحديث العاشر من هذا الباب في «صحيح مسلم» نجد أنه الحديث المنشود .

○ **المسانيد القصيرة** :

تقدَّم الكلام على طريقة المصنف في المسانيد القصيرة ، وهي التي ليس لصحابيها إلا العدد القليل من الأحاديث ، فهو لا يترجم للأحاديث

بحسب الرواة عنه إلا في النادر ، مما يحصل به المنفعة ، وإنما يسرد أحاديثه سردًا على الطريقة التي ذكرناها فيما تقدَّم.

□ **مثال :**

مسند أبيض بن حمَّال الحميري المأربي ، وهو أول المسانيد عنده.

ليس له إلا أربعة أحاديث ، ذكرها المصنف متتابعة ، دون الترجمة للرواة عنه ، وقدَّم حديثًا خرَّجه الأربعة على الأحاديث الثلاثة الأخرى ، التي خرَّج اثنين منها أبو داود ، والثالث خرَّجه النسائي ، وقدَّم ما خرَّجه أبو داود ، على ما خرَّجه النسائي بحسب رتبة كل كتاب من هذه الكتب.

وهو عنده في التحفة على الشكل التالي :

حديث :أنّه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب . . . د ت س ق .

الحديث . **د** في الخراج (٣٦) عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلانيّ ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربيّ ، عن أبيه ، عن ثُمامة بن شراحيل ، عن سُمىّ بن قيس ، عن شَمير بن المَدان ، عن أبيض بن حمّال به . **ت** في الأحكام (٣٩) عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمّد بن يحيى بن قيس بإسناده ، وقال غريب * **س** في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون ، عن محمد ابن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو ، عن بقيّة ، عن عبد الله ابن المبارك ، عن معمر ، عن يحيى بن قيس المأربيّ ، عن أبيض بن حمّال به . وعن سعيد بن عمرو ، عن بقيّة ، عن سفيان ، عن معمر

نحوه . قال سفيان : وحدّثني ابن أبيض بن حمّال ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ بمثله . وعن عبد السلام بن عتيق ، عن محمد بن المبارك ، عن إسماعيل بن عيّاش وسفيان بن عُيينة ، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربيّ ، عن أبيه ، عن أبيض بن حمّال نحوه . ق في الأحكام (٧٨) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر ، عن فَرَج بن سعيد بن علقمة ابن سعيد بن أبيض بن حمّال ، عن عمّه ثابت بن سعيد ، عن أبيه سعيد عن أبيه أبيض نحوه . ك حديث س في رواية ابن الأحمر ولم يذكره أبو القاسم .

حديث د : أنّه كلّم رسول الله ﷺ في الصدقة ، فقال : « يا أخا سبأ، لابدّ من صدقة » . . . الحديث . د في الخراج (٢٧) عن محمد بن أحمد القرشيّ وهارون بن عبد الله الحمّال ، كلاهما عن عبد الله بن الزبير الحُميديّ المكّيّ ، عن فَرَج بن سعيد بإسناد الحديث الذي قبله .

حديث د : أنّه سأل النبيّ ﷺ عن حِمى الأراك ، فقال : « لا حِمى في الأراك » . . . . الحديث . د في الخراج (٣٦) عن محمد بن أحمد القرشيّ ، عن الحُميديّ بإسناد الذي قبله .

حديث س ك : سأل رسول الله ﷺ ما يُحمَى من الأراك ؟ قال : « ما لم تنله أخفاف الإبل » . * س في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون، عن محمد بن يحيى ين قيس بإسناد ماقبله . ك في رواية ابن الأحمر ولم يذكره أبو القاسم .

وبالنظر إلى **الحديث الأول** : نجد أن أبا داود قد أخرجه في الباب

رقم (٣٦) من كتاب الخراج ، وهو الحديث الأول عنده كما أشار المحقق.

وبالرجوع إلى الكشاف نجد أنه عند أبي داود في :

(كتاب : الخراج : باب : في إقطاع الأرضين).

وبمراجعة الحديث عند أبي داود في «السنن» في الموضع الذي حددناه نجد أنه الحديث رقم (٣٠٦٤)،وهو ليس الحديث الأول كما أشار المحقق، بل هو الحديث السابع من أحاديث الباب،فلا بد إذًا من التنبه لمثل هذه الأوهام،وهي قليلة جدًا بالنسبة إلى الجهد الكبير المبذول في تحقيق هذا الكتاب.

وهذا الحديث قد أشار المزي إلى موضعه عند الترمذي ، وهو في كتاب «الأحكام» ، باب رقم (٣٩) ، الحديث الأول منه.

وبالرجوع إلى هذا الموضع نجده أول حديث في باب : **(ما جاء في القطائع)** ، وقد نقل الحافظ المزي حكم الترمذي عليه في «الجامع»،حيث قال : « غريب ».

نكتة مهمة :

وهذه النقول لها أهمية خاصة عند المشتغل بهذا العلم من جهة :

أن بعض هذه الأوصاف تختلف من نسخة إلى أخرى من نسخ هذه الكتب المصنفة ، لا سيما « جامع الترمذي » ، وبعض هذه النقول تكون ساقطة من النسخ المطبوعة لهذه المصنفات ، وهذا وإن كان قليلاً ، إلا أنه ذو أهمية خاصة عند الباحث الفهم ، ولا شك ؛ لاسيما مع رداءة كثير من النسخ المطبوعة للكتب الأربعة .

وعودة إلى الحديث السابق ، فقد ذكر المزي تخريج النسائي له في «السنن الكبرى» ، ولم تكن مطبوعة عند تحقيق «تحفة الأشراف» إلا المجلد الأول منها ، ولذا فإن المحقق لم يُشر إلى أرقام الأبواب ، ولا إلى أرقام الأحاديث في تلك الأبواب ، كما فعل في «السنن الصغرى» «المجتبى» وباقي الكتب الأخرى.

ثم ذكر موضع الحديث عند ابن ماجة في «السنن» ، وهو في كتاب «الأحكام» ، وهو الحديث الأول من أحاديث الباب رقم (٧٨) ، وهو : (**باب : إقطاع الأنهار والعيون**).

وعند الرجوع إلى «سنن ابن ماجة» نجد أن هذا الباب من أبواب الرهون ، وهو الباب رقم (١٧) من كتاب الرهون بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي محقق «سنن ابن ماجة» ، وذلك لأن المزي اعتبر كتاب الرهون ضمن أبواب الأحكام ، وهذا الاختلاف في الكتب وأرقام الأبواب جعل من الضرورة الرجوع إلى كشاف «التحفة» ، للوقوف على اسم الباب ، ومن ثم تحديد موضعه.

وبعد أن انتهى المزي من ذكر مواضع هذا الحديث ، أورد استدراكًا على أبي القاسم ابن عساكر في « أطرافه » ، فقال :

« **ك** : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم ».

□ **مثال آخر :**

مسند أُبي بن عمارة الأنصاري.

له حديث واحد عن النبي ﷺ ،وقد ذكره المزي على النحو التالي :

حديث : يا رسول الله ، أنمسح على الخفَّين ؟ . . . الحديث في ترك التوقيت في المسح . د في الطهارة (٦٠) عن يحيى بن معين ، عن عمرو بن الربيع بن طارق ، عن يحيى بن أيّوب عن عبد الرحمن بن رَزين عن محمد بن زيد ، عن أيوب بن قَطَن ، عنه به . قال د : رواه ابن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبد الرحمن ، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن عبادة بن نُسيّ ، عن أبيّ ، وقد اختلف في إسناده ، وليس بالقويّ. ق فيه (الطهارة٨٧) عن حَرملة بن يحيى وعمرو بن سوّاد، كلاهما عن ابن وهب ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبد الرحمن بن رَزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن أيوب بن قطَن ، عن عبادة ابن نسيّ ، عن أبيّ نحوه . رواه سعيد بن كثير بن عفير ، عن يحيى ابن أيوب مثل رواية ابن وهب . ورواه يحيى بن إسحاق السَّيْلَحِينيّ ، عن يحيى بن أيوب ، واختُلف عليه فيه ، فقيل « عنه » مثلَ رواية عمرو بن الربيع ، وقيل « عنه ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبد الرحمن بن رَزين الغافقيّ ، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن أيوب بن قطن الكنديّ ، عن عبادةَ الأنصاريّ ، قال قال رجل يا رسول الله » . . . فذكره . ورواه إسحاق بن الفرات، عن يحيى بن أيوب ، عن وهب بن قطن ، عن أبيّ.

ومن عزو المزي لأطراف الحديث ، نجد أنه قد خرَّج هذا الحديث أبو داود ، وابن ماجة.

فأما **أبو داود**، فقد أخرجه في الباب رقم (٦٠) من أبواب الطهارة ، وهو - بحسب الرجوع إلى الكشاف - : (باب :**التوقيت في المسح**).

وقد أشار المحقق إلى أن هذا الحـديث هو الحديث الأول في الباب ، وليس كذلك،بل هو الحديث الثاني فيه،ورقمه (١٥٨)،وعقب هذا الحديث كلام لأبي داود في طرق الحديث،وقد نقله المزي على عادته في ذلك.

وأما **ابن ماجة** ، فقد أخرج الحديث في الباب رقم (٨٧) من أبواب الطهارة ، وهو : (**باب : ما جـاء في المسح بغيـر توقيت**) ، وهو عنده الحديث رقم (٥٥٧) ، وهو الحديث الأول في الباب كما أشار المحقق.

○ **المسانيد الطويلة :**

وأما المسانيـد الطويلة ، ذات الأعداد الكبيرة مـن الأحاديث ، فإنما يرتبهـا المصنف - كما تقدَّم ذكـره - على أسماء الرواة عن الصـحابي من التابعين ، وتابعيهم وهكذا.

□ **مثال :**

ونعطي مثالاً على ذلك :مسند ابن عمر - رضي الله عنه - .

فإنه من المسانيد الكبيرة ، وقد ذكر المزي فيه (١٩٧٩) حديثًا مخرَّجة في الكتب الستة وملحقاتها.

وقد رتبه الحافظ المزي على أسماء الرواة عنه من التابعين ،والرواة ، عن هؤلاء التابعين من تابع التابعين ، وهكذا.

فبدأ:برواية آدم بن علي البكري،عن ابن عمر،وله عنه حديثًا واحدًا.

ثم برواية أسلم مولى عمر بن الخطاب ، وله عنه أربعة أحاديث.

وهكذا حتى ذكر رواية سالـم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ، وله عنه ثلاث مائة حديثًا ، ولأن هذه الأحاديث كثيرة ، فقد قسَّمها المزي

بحسب الرواة عن سالم ، فابتدأ برواية : بكير بن موسى ، وله عن سالم ، عن ابن عمر حديثٌ واحدٌ ، ثم برواية : جابر بن يزيد الجعفي ، وله عن سالم ، عن ابن عمر حديث واحد أيضًا ، وهكذا ، حتى انتهى إلى رواية محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ابن عمر ، فبدأ بذكر أحاديثه عنه - وهي (٢٢٣) حديثًا - بحسب الرواة عن الزهري ، مبتدءًا بـ إبراهيم بن سعد الزهري ، وهكذا ، حتى ينتهي من أحاديث الرواة عن الزهري ، فيعود مرة أخرى إلى الراوة عن سالم ، وهكذا.

وقد ابتكر المحقق طريقة جيدة في فهرسة مسانيد الصحابة ، والرواة عنهم ، ومن روى عن هؤلاء الرواة إلى الراوي الثالث.

فأشار إلى مسند الصحابي ، ورقم الصفحة ، وعدد الأحاديث ، ثم ذكر تباعًا من روى عنه من الرواة ، بحسب الترتيب الأبجدي ، ووضع قبل اسم الراوي الأول عن الصحابي نجمة (*) مشيرًا بذلك إلى أنه الراوي عن الصحابي ، فإن كان مكثرًا عن الصحابي أورد أحاديثه بحسب الرواة عنه مرتبين أبجديًا على حروف المعجم ، ووضع قبل اسم الراوي الثاني نجمتين (**) دلالة على أنه راوي الطبقة الثانية عن الصحابي ، فإن كان هو أيضًا من المكثرين رتب رواياته بحسب الرواة عنه ، ووضع ثلاث نجوم قبل اسم الراوي الثالث ثلاث نجوم (***) دلالة على أنه راوي الطبقة الثالثة عن الصحابي.

وفي الصفحة المقابلة مثال على ذلك من واقع فهارس المجلد الرابع من « تحفة الأشراف » ، وفيها جزء من مسند عبد الله بن عمر .



تدريب عملي محلول

باستخدام «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» خرِّج الحديث التالي :

إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله :

أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز ، انطلق حتى لا يراه أحد.

○ الجواب :

هذا الحديث قد ورد عندنا من رواية جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - ، ومسنده يقع في المجلد الثاني من « تحفة الأشراف » .

(١) نبدأ بالتفتيش عن موضع فهارس مسند جابر ، وسوف يجدها الباحث في (ص: ٣٤) ، وهي تبدأ برواية إبراهيم بن عبد الله الزهري.

(٢) نبدأ بالتفتيش عن رواية أبي الزبير ، عن جابر في الفهرس ، وما دام الراوي عن جابر قد ذُكر بكنيته ، فهذا معناه أنه ضمن الرواة المشهورين بالكنى ، ويأتي ذكرهم بعد حرف الياء من أسماء الرواة عن جابر.

(٣) وبالبحث نجد أن المفهرس قد ذكر أبا الزبير وأشار إلى اسمه وهو محمد بن مسلم ، بمعنى : أنه يتعين على القارىء النظر في مرويات أبي الزبير عن جابر في مسند محمد بن مسلم - وهو نفسه أبو الزبير -.

(٤) بالرجوع إلى مسند محمد بن مسلم عن جابر ، نجد أنه له

(٣٦٠) حديثًا عن جـابر - رضي الله عنه - ، وهذا معناه أنه لابد لنا من الاستعانة بالراوي عن أبي الزبير ، وهو إسماعيل بن عبد الملك .

(٥) وبالرجوع إلى ترجمة إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر نجد أن المفهرس قد أشار إلى موضع ترجمته من «التحفة» ، وهو (ص : ٢٨٧) .

(٦) بالرجوع إلى الموضع السابق نجد أن المزي قـد ذكر حديثًا واحدًا لإسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وهو هذا الحديث ، وقال :

٢٦٥٩ حديث : كـان إذا أراد البراز انطلق حـتى لا يراه أحد . د في الطهارة(١ :٢) د ق عن مسدد ، عن عيسى بن يونس ـ ق فيه (الطهارة ٢٢ :٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن عبيد الله بن موسى ـ كلاهما عنه به .

وهذا يدلنا على أن الحديث قد خرّجه أبو داود ، وابن ماجة.

فأمـا أبو داود ، فقد أخرجـه في الباب الأول من كتـاب الطهارة ، وبالرجوع إليه ، نجد الحديث عنده في (باب :**التخلي عند قضاء الحاجة**)، وهو الحديث الثاني في الباب ، ورقمه في «السنن» (٢).

وأما ابن ماجـة ، فقد أخرجه في الباب الثـاني والعشرين من أبواب الطهارة ، وهو : (**باب : التـباعـد للبـراز في الفضـاء**) ، وهو الحديث الخامس عنده ، ورقمه (٣٣٥).

*** كيفية صياغة التخريج :**

وقد يقول قائل : فكيف يصيغ الباحث تخريج هذا الحديث باستخدام «التحفة» ؟

فالجواب :

أنه يرتب الكتب الستة بحسب أهميتها ،على النحو التالي :

البخاري ، مسلم ، أبي داود ، الترمذي ، النسائي ، ابن ماجة.

ويُقدِّم الكتب الأصلية على الكتب الفرعية ، فيقدِّم : الترمذي من «الجامع» على الترمذي من «الشمائل» ، ومثله أبا داود في «السنن» على أبي داود في «المراسيل» ، وهكذا ، ويقدِّم البخاري مسندًا على البخاري معلقًا.

أي على الترتيب التالي :

البخاري (الطرق المسندة) ، البخاري (المعلقات) ، مسلم ، أبو داود في «السنن» ، أبو داود في «المراسيل» ، الترمذي في «الجامع» ، الترمذي في «الشمائل» ، النسائي في «الصغرى» ، النسائي في «الكبرى» ، النسائي في «اليوم والليلة» - وهو جزء من «الكبرى» ، ابن ماجة في «السنن».

ثم يذكر رقم الحديث عند كل مصنف من هذه الستة ، والطريق الذي خرَّجه منه.

فمثلاً الحديث السابق ،يمكن صياغة تخريجه على الشكل التالي :

أخرجه أبو داود(٢) ، وابن ماجة(٣٣٥) من طريق :

إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر به .

ومثل هذا يُكتسب بكثرة الممارسة والنظر وقراءة كتب التخاريج ، لا سيما المعـاصرة منها كـ « إرواء الغليل » للشيخ العلاَّمة المحـدِّث : محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - .



مثال آخر محلول

خرِّج الحديثين التاليين باستخدام « تحفة الأشراف » :

(١) يعقوب بن القعقاع ، عن عطاء :

أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم ، وهو ابن سبعين ليلة .

(٢) الزبير بن عدي ، عن عطاء بن أبي رباح ، قال :

صلَّى النبي ﷺ على قتلى أحد .

الجواب :

(١) بالنظر في هذا السند نجد أن عطاء قد ذُكر مهملاً ، فلابد من تحديد عينه ، من هو وذلك يكون عن طريق مراجعة أسماء شيوخ يعقوب ابن القعقاع من «تهذيب الكمال» ، وبالرجوع إليها هناك ، نجد أن عطاء هو : عطاء بن أبي رباح .

ومن هنا يتبين لنا أن هذا السند مرسل ، لأن عطاء بن أبي رباح من التابعين ، وقد سقط من هذا الحديث ذكر الصحابي ، ولم يدرك عطاء النبي ﷺ ، ومن ثم فلابد أن نراجع هذا الحديث بهذا السند في قسم المراسيل من «التحفة» ، وهو ضمن المجلد الثالث عشر منها .

فيبدأ الباحث النظر في فهرس المراسيل ، ويبحث عن مراسيل عطاء ابن أبي رباح ، فيجد أن له أربعين حديثًا مرسلاً ضمن «التحفة» ، وينظر

في الرواة عنه باحثًا عن رواية يعقوب بن القعـقاع عنه ، فيجد الإشارة في الفهرس إلى أن موضعها من «التحفة» (١٣/ ٣٠٤) ، وبالرجوع إليها يجد هناك ما صورته :

٭ يعقوب بن القعقاع الأزدي ، عن عطاء

١٩٠٨٤ **حديث** : أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة . **د** في
د
الجنائز (٥٣ : ٢ تعليـقا) وفي المراسيـل (٧٦ : ٢) قرأت على سعـيد بن يعـقوب الطالقاني ، قيل له : حدَّثكم ابن المبارك ، عن يعقوب بن القعقاع بهذا.

وبهذا يتـبين لنا أن هذا الحديث قـد تفرد أبو داود بإخراجـه مرة في «السنن» ضـمن أبواب الجنائز ، البـاب رقم (٥٣) ، وهو : (**باب :في الصلاة على الطفل**) ، وقد أشار المحقق إلى أن هذا الحديث هو الحديث الثـاني من أحاديث البـاب ، وأنه ورد معلقًـا ، والصواب ، أنه الحـديث الثالث من أحاديث الباب ، وهو في «السنن» برقم (٣١٨٩) ، وصورته:

٣١٨٩ - قال أبو داود : قرأت على سعيـد بن يعقوب الطالقاني ، قيل له : حدَّثكم ابن المبارك ، عن يعـقوب بن القعقاع ، عن عطاء : **أن النبي ﷺ صلَّى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة** .

قلت : وهذا السند ليس بمعلَّق بل هو ظاهر الاتصال كما ترى.

وأما الموضع الثاني فهو عند أبـي داود في كتابه «المراسيل» في الباب رقم (٧٦) ، وهو : (**باب :مـا جـاء في الصـلاة على جنائز الأطفـال**) ، وهو فيه برقم (٤٣٢).

إلا أن هذا الباب في نسخة مؤسسة الرسالة بتحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط قد وقع ترقيمه (٨٥) ومن ثم فلابد من الرجوع إلى الكشاف كما تقدَّم التنبيه عليه لتفادي اختلاف أرقام الأبواب.

(٢) وأما الحديث الثاني فبالرجوع إلى «تحفة الأشراف» نجد أن المحقق - تبعًا للمؤلف الحافظ المزي - لم يذكر رواية الزبير بن عدي ، عن عطاء بن أبي رباح ، فسقط ترجمة هذا الحديث من «التحفة» ، فهو مما يُستدرك عليها ، والله أعلم.

والحديث عند أبي داود في «المراسيل» في نفس الباب الذي خُرِّج فيه الحديث السابق ، وهو هناك برقم (٤٣٣).



التخريج باستخدام المسانيد

○ المسند هو :

« الكتاب الذي موضوعه جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا ، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة » .(١)

ومنهم من لا يتقيد بترتيب حروف الهجاء ، كما سوف يأتي الإشارة إليه قريبًا .

ومن أهم المسانيد وأشهرها ، مما هو مطبوع متداول :

(١) « **مسند أبي داود الطيالسي** » .

(٢) « **مسند الحميدي** » عبد الله بن الزبير .

(٣) « **مسند ابن أبي شيبة** » .

(٤) « **مسند الإمام أحمد بن حنبل** » ، وهو أكثر المسانيد شهرة في القديم والحديث ، وعليه التعويل عند الطلاب والباحثين والنقاد .

(٥) « **مسند عبد بن حميد** » ، وقد طبع منه «**المنتخب**» .

(٦) « **مسند أبي يعلى الموصلي** » .

(٧) « **مسند إسحاق بن راهويه** » ، وقد طُبع منه جزء يسير في عدة مجلدات .

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة » (ص:٤٦) بتصرف بسيط .

(٨) « **مسند البزار** » المعروف بـ : « **البحر الزخَّار** » ، وهو مسند ذو أهمية خاصة ، لما حواه من الكلام على علل الأحاديث ونقد بعض الروايات والرواة ، فهو « مسند مُعلل » له قيمة خاصة عند أهل العلم.

وسوف نقتصر هنا على الكلام على « مسند الإمام أحمد » ، وفهارسه الموضوعة في ترتيب أحاديثه.

○ **مسند الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :**

هذا المسند أحد الموسوعات الحديثية التي جمع فيها مؤلفها أحاديث النبي ﷺ مرتبًا إياها على مسانيد الصحابة ، إلا أنه لم يلتزم في ترتيبه للمسند بحروف المعجم ، وإنما ابتدأه بذكر أحاديث الخلفاء الأربعة مرتبًا إياها على سُنَّة التفضيل بينهم عند السلف وأهل السنة والجماعة ، فابتدأ بمسند أبي بكر الصديق ، ثم مسند عمر بن الخطاب ، ثم مسند عثمان بن عفان ، ثم مسند علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم أجمعين -.

ثم أتمها بمسانيد تمام العشرة المبشرين بالجنة، وهم: طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنهم أجمعين -.

ثم أورد مسانيد أربعة من الصحابة ، وهم : عبد الرحمن بن أبي بكر ، ثم زيد بن خارجة ، ثم الحارث بن خزمة ، ثم سعد مولى أبي بكر - رضي الله عنهم -.

ثم ذكر مسانيد آل البيت ، وابتدأ فيها بمسند الحسن بن علي بن أبي

طالب ، وأخيه الحسين - رضي الله عنهما - ، ثم ذكر مسانيد باقي الصحابة ، وأخَّر مسانيد النساء إلى الأجزاء الأخيرة منه .

وهو كتاب ضخم يلزم للبحث فيه إلى الرجوع إلى الفهارس التي اهتمت بجمع أطراف أحاديثه .

نعم هناك بعض المسانيد القصيرة التي يتمكن الباحث من سردها مراجعة للوصول إلى بغيته ، ولكن هناك أيضًا المسانيد الطوال التي في سردها تتبعًا للحديث صعوبة كبيرة على الباحث ، ومن هنا اتجهت همة بعض الفضلاء إلى فهرسة أحاديثه حتى يسهل الانتفاع بهذا السفر الجليل دون عناء كبير .

□ **ومن أهم هذه الفهارس :**

(١) فهرس مسانيد الصحابة :

قام بصناعته الشيخ العلاَّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، وهو من أول محاولات - المعاصرين - لفهرسة هذا السفر الجليل ، وقد قام الشيخ بترتيب أسماء الصحابة الذين أورد الإمام أحمد مسانيدهم في «مسنده» على نسق حروف المعجم ، وموضع كل مسند من هذه المسانيد في هذا الكتاب ، وهذا الفهرس ملحق بأول الطبعة القديمة المصورة عن الطبعة الميمنية ، وقد طبعها المكتب الإسلامي ، ودار صادر ، ودار الفكر .

(٢) فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد :

صنعة أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ، وهو في مجلد

واحد ، ومع ما فيه من النفع ، إلا أن فيه سقطًا كثيرًا ، وهو ظاهر لمن استخدمه من الباحثين ، وكذلك فقد أغفل فيه تخريج الآثار الموقوفة التي في «المسند» ويُغني عنه :

(٣) مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث والآثار :

في ثلاثة مجلدات ، وهو للشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، وكما هو ظاهر من اسم الفهرس فقد اهتم فيه واضعه بفهرسة الأحاديث والآثار الواردة في مسند أحمد ، وقد أجاد فيه الشيخ عمل الفهرسة ، واستوعب ، ولربما يذكر الحديث بأكثر من طرف جريًا على شهرة بعض المتون النبوية مما تقع وسط الحديث لا في أوله ، هذا بالإضافة إلى ذكر صحابي كل حديث ، وكثيرًا ما يجمع تحت طرف الحديث الواحد روايته عن كل صحابي ، ومواضع هذه الروايات ، وإن أتت أطرافها بالمعنى ، ثم يعيد ما أشار إليه بالمعنى في موضعه الأصلي ، ولربما يحيل إلى ما تقدَّم من جمعه لها ، أو إلى ما تأخر.

ففائدة هذا الفهرس : أنه يستوعب ذكر طرق المتون ومواضعها من «المسند» مع بيان موضعها في مسند كل صحابي ممن رووا الحديث قيد البحث والتخريج .

o مثال في بيان الفرق بين فهرس أبي هاجر وفهرس السلفي :

لو أردنا تخريج حديث النبي ﷺ :

« إذا بلغ الرجل المسلم أربعين سنة آمنه الله من أنواع البلايا . . » .

فلابد لنا من الرجوع إلى فهارس « مسند الإمام أحمد ».

وبالرجوع إلى **فهارس المسند لأبي هاجر** ، نجد أنه لم يذكر طرف هذا الحديث ، مما يدل على أنه لم يقع ضمن فهرسته.

ثم بالرجوع إلى فهارس المسند للشيخ حمدي السلفي ، نجد أنه قد ذكر طرف هذا الحديث (١/ ٦٩) ، وقال :

٦٩٥ - إذا بلغ الرجل المسلم أربعين سنة.
عن ابن عمر (٢/ ٨٩).
عن أنس (٢/ ٨٩).

وبالرجوع إلى «المسند» نجد أنه قد روى فيه الإمام أحمد هذا الخبر مرتين ، الأولى موقوفة من قول أنس - رضي الله عنه - ، ثم أتبعها بمتابعة مرفوعة من حديث ابن عمر ، إلا أنه لم يذكر متنه ، وإنما قال : مثله ، أي بمثل المتن الموقوف.

وقد قدَّم الشيخ حمدي ذكر المرفوع على الموقوف مع أن ترتيبهما في المسند بالعكس ، والظاهر أن ذلك إجلالاً لحديث النبي ﷺ.

والشاهد من هذا أن فهرس الأحاديث والآثار للسلفي أكثر نفعًا من فهرس أبي هاجر ، وأكثر شمولاً وإتقانًا.

○ **مثال آخر :**

حديث النبي ﷺ :

« أيما امرأة أدخلت في شعرها من شعر غيرها فإنما تُدخله زوراً ».

هذا الحديث لو كشفنا عنه في «مسند أحمد» بواسطة فهرس أبي

هاجر ، لوجدناه قد أشار إلى موضع واحد ، وهو : (٤/ ١٠١).

ولو كشفنا عنه باستخدام فهرس الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي لوجدناه أنه قد أشار إلى عدة مواضع ، وصورته عنده كما يلي :

٥٠٧٨ - أيما امرأة أدخلت في شعرها
عن معاوية (٤/ ٩١و٩٣-٩٤و٩٥و٩٧-٩٨و١٠١ مرتين).

وبالرجوع إلى هذه المواضع نجد أن طرف الحديث المذكور إنما هو في الموضع الأخير فقط ، وأما باقي المواضع فورد فيه بمعناه لا بلفظه ، ولا بطرفه ، **وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على خاصية أخرى من خصائص هذا الفهرس النافع** ، وهي : أن الفهرس لم يجمع أطراف الأحاديث فقط ، بل جمع معناها أيضًا ، ولا شك أن في هذا فائدة عظيمة جدًا.

بل لربما أورد طرفًا ليس له وجود في المسند ، وقد يكون له وجود خارج المسند ، ويشير تحته إلى أقرب طرف منه ، كما وقع في الحديث السابق ، فإنه ذكر ما صورته :

٥٠٩٥ - أيما امرأة زادت في رأسها
انظر (٥٠٨٧).

وهذا الطرف ليس له وجود في «المسند» ، فكأنه ذكر طرفًا لإحدى الروايات خارج المسند ، وأشار إلى ما يقابلها في « المسند ».



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التخريج باستخدام المعاجم

○ المعجم هو :

« هو الكتاب الذي يُخرِّج فيه مؤلفه الأحاديث النبوية إما مرتبة على أسماء الصحابة أو على أسماء الشيوخ أو على أسماء البلدان أو غير ذلك، وغالبًا ما يكون على ترتيب حروف المعجم ».[1]

والذي يهمنا هنا هو المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة ، والتي تشترك مع المسانيد في هذه الصفة.

□ « **المعجم الكبير** » للطبراني - رحمه الله - :

ومن أشهر هذه المعاجم ، وأكثرها شيوعًا : « **المعجم الكبير** » لأبي القاسم الطبراني - رحمه الله -.

قال الإمام ابن دحية - رحمه الله - :[2]

« هو أكبر معاجم الدنيا ».

وإذا أُطلق المعجم دون تقييده أُريد به «المعجم الكبير»، وإلا فللطبراني «المعجم الأوسط» ، و«المعجم الصغير» ، وكلاهما مرتبان على أسماء شيوخه ، بخلاف هذا السفر «الكبير» فإنه مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا مسند أبي هريرة - رضي الله عنه - فإنه قد أفرده في مصنف مستقل.

---

(١) « الرسالة المستطرفة » (ص: ١٠١).

(٢) المصدر السابق.

▫ خطة الطبراني في «المعجم الكبير» وترتيبه له :

وقد أفصح الطبراني - رحمه الله - في كلمة مقتضبة أودعها أول معجمه عن خطته في ترتيب هذا المعجم ، فقال (١/ ٥١) رحمه الله :

« هذا كتاب ألَّفناه جامع لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء .

(١) على حروف ألف ب ت ث .

(٢) بدأت فيه بالعشرة رضي الله عنهم ، لأن لا يتقدمهم أحد غيرهم .

(٣) خرَّجت عن كل واحد ، منهم حديثًا وحديثين وثلاثًا وأكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقلتها .

(٤) ومن كان من المقلِّين خرجت حديثه أجمع .

(٥) ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ﷺ وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله ﷺ ، أو تقدَّم موته ؛ ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله ﷺ وذكر أصحابه رضي الله عنهم، وسنخرِّج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل - بعون الله وقوته - إن شاء الله وحده » .

قلت : وقد ابتدأ بمسانيد الرجال ، ثم أتبعها مسانيد النساء ، من الصحابة والصحابيات - رضي الله عنهم أجمعين - ، وهو غير مكتمل ففيه سقط في مجلدات عدة.

وله طريقة فريدة في ترتيب المسانيد الكبيرة تلك التي للمكثرين من

الصحابة ، فإنه يرتبها حسب الرواة عن ذلك الصحابي .

○ **ومثال ذلك :**

مسند ابن عباس - رضي الله عنهما - فإنه مسند كبير جدًا ، وقد قسَّمه الطبراني تبعًا للرواة عنه ، فابتدأه بأخباره ووفاته ، ثم مناقبه ، ثم ما أسنده بحسب الرواة عنه ، فابتدأ بـ :

رواية عبد الله بن عمر ، عن ابن عباس .

ثم برواية أبو الطفيل ، عن ابن عباس .

ثم ثعلبة بن الحكم ، عن ابن عباس .

ثم عبيد الله بن عبد الله بن عباس ، عنه ، وهو أبوه .

وهكذا رتب باقي أحاديث مسنده إلا أنه لم يتقيد في ترتيب الرواة عنه الترتيب الهجائي لحروف المعجم .

□ **كيفية البحث فيه والتخريج منه :**

وأما كيفية البحث فيه ، والتخريج منه ، فإن سهولة ترتيب الكتاب ، بالإضافة إلى ما ألحقه المحقق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي من فهارس بأطراف أحاديث كل مجلد تيسر على الباحث الوصول إلى بغيته فيه .

فما على الباحث إلا أن يعرف الحديث من رواية أي صحابي ، فينظر مباشرة في مسند هذا الصحابي ، فإن كان من المقلين سهل سرد مسنده ، وإن كان من المكثرين فبإمكانه الاستعانة بفهارس المجلد الذي فيه مسند ذلك الصحابي ، والنظر في أطرافه والوقوف على موضع هذا الحديث من « المعجم » ، ولكن لابد من التنبه إلى أن الحديث قد يتكرر

وروده بألفاظ متقاربة أو بالمعنى من عدة طرق لاسيما في المسانيد الكبيرة ، ومن هنا فلا بد للباحث من التدقيق والتتبع للروايات بشيء من الحرص الزائد.

○ **مثال** :

خرِّج الحديث التالي من «المعجم الكبير» للطبراني:

عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال :

قال رسول الله ﷺ :

« **المرأة عورة** ».

بالرجوع إلى مسند ابن مسعود - رضي الله عنه - من «المعجم» نجد أنه من المسانيد الكبيرة، فإن صاحبه من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، ويقع مسنده في قرابة مجلد ونصف ، وتتبع مافي هذا المسند أمر شاق.

ومن هنا فلابد من استخدام فهارس المحقق .

ومسند ابن مسعود - رضي الله عنه - يقع في المجلد التاسع ، والمجلد العاشر.

وبالرجوع إلى فهارس المجلد التاسع ، نجد أن المحقق لم يذكر طرف الحديث المطلوب ، بينما عند الرجوع إلى فهارس المجلد العاشر نجد أن المحقق قد أورد طرف هذا الحديث ، وأشار إلى أن رقمه (١٠١١٥).

وبالرجوع إلى هذا الموضع نجد أن الحديث عند الطبراني من طريق : سويد أبي حاتم ، عن قتادة ، عن مورق العجلي ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ ، قال :

« المرأة عورة ، وإنها إذا خرجت استشرفها الشيطان ، وإنها أقرب ما تكون إلى الله وهي في قعر بيتها ».

ولكن هنا سؤال مهم لابد من طرحه ، وهو :

هل يكتفي الباحث بهذه النتيجة التي توصل إليها أم أن لابد له من مزيد البحث والتقصي والاختبار ؟

في الحقيقة في مثل هذه المسانيد الكبيرة لابد من مزيد البحث والاختبار ، وذلك عن طريق :

اختبار بعض الألفاظ الأخرى للحديث كما لو اختبرنا :

« المرأة إذا خرجت استشرفها الشيطان . . . . ».

أو : « إن المرأة إذا خرجت استشرفها الشيطان . . . . ».

أو : « المرأة أقرب ما تكون إلى الله وهي في قعر بيتها ».

أو : « أقرب ما تكون المرأة . . . ».

أو : « إن أقرب ما تكون المرأة . . . . ».

أو : « إن المرأة أقرب ما تكون إلى الله وهي في قعر بيتها ».

أو : « إن المرأة عورة ».

فهذه كلها احتمالات لألفاظ مقاربة للفظ المذكور.

وبتتبع هذه الألفاظ المحتملة في فهرس المجلد التاسع ، وفهرس المجلد العاشر ، نجد أن اللفظ : « إن المرأة عورة » هو اللفظ الوحيد الذي وردت له عدة مواضع ضمن فهرس المجلد التاسع ، وهي :

(٩٤٨٠) و (٩٨٤١).

وبالرجـوع إلى هذين الموضـعين نجـد أن الأول منهمـا قـد ورد من طريق: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال:

إنما النسـاء عورة، وإن المرأة لتـخـرج من بيتـهـا وما بهـا من بأس، فيستشرف لها الشـيطان، فيقول: إنك لا تمـرين بأحد إلا أعجبـتيه، وإن المرأة لتلبس ثيابهـا، فيُقـال: أين تريدين؟ فتقـول: أعود مريضًا، أشـهد جنازة، أو أصلي في مـسجـد، وما عـبـدت امرأة ربهـا بمثل أن تعبـده في بيتها.

وأما الثاني فورد من طريق: حميد بن هلال، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، قال:

إن المرأة عورة، وإنهـا إذا خرجت من بيـتهـا استشـرفها الـشيطان، فتـقول: ما رآني أحـد إلا أعجبـته، وأقرب مـا تكون إلى الله إذا كانت في قعر بيتها.

وبالتـدقيق في هذين اللفـظين نجد أن اللفظ الأول قـد ذكره الشـيخ حمدي السلفي بالمعنى - جريًا على طريقته التي تقدَّمت الإشارة إليها عند الكلام على فـهرستـه لمسند أحمـد - وهذه فائدة من فوائد فـهرسـته ولا شك.



التخريج باستخدام مصنفات اهتمت بذكر تراجم الصحابة

هناك بعض المصنفات العلمية التي وضعها العلماء من شأنها إعانة الطالب والباحث على الوقوف على بغيته من طرق الحديث الذي يريد تخريجه ، وهي تلك المصنفات التي اهتمت بذكر تراجم الصحابة ، سواءً كانت مسندة أو غير مسندة .

وبعضها يختلف عن بعض - ولا شك - في الهدف من وضعها ، وفي شرطها ، وفي طريقة تصنيفها .

ولنبدأ بالنظر في بعض المصنفات المسندة في هذا الباب .

○ الكلام على كتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد :

كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد من أهم المصنفات في الرجال والحديث والسير عند المشتغلين بهذا العلم الشريف ، فمؤلف هذا الكتاب إمام من أئمة التاريخ والرواية ، وهو محمد بن سعد بن منيع .

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - :[1]

« **الحافظ العلاَّمة الحجة** » .

طلب مبكرًا ، وسمع من الكبار ، وعلا سنده ، وأنشأ «الطبقات الكبرى» ، و«الطبقات الصغرى» .

ولكن عيب عليه الإكثار عن الضعفاء والمتروكين لا سيما شيخه محمد بن عمر الواقدي المتهم الكذاب .

(١) « سير أعلام النبلاء » (١٠/ ٦٦٤) .

قال السيوطي - رحمه الله - :[1]

« طبقات ابن سعد الكبير عظيم كثير الفوائد ، وله كتابان آخران في ذلك ، وهو ثقة في نفسه ، لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء ، منهم شيخه محمد بن عمر الواقدي ، لا ينسبه ، بل يقتصر على اسمه واسم أبيه ، وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي » .

▫ **طريقة ترتيب كتابه :**

وقد رتَّب كتابه على النسق التالي :

«(١) خصص المجلد الأول للسيرة النبوية .

(٢) وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ، وذكر مرض ووفاته، ثم ذكر من كان يُفتي في المدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب النبي ﷺ على عهده وبعده ، ثم ذكر من كان يُفتي بالمدينة من أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار .

(٣) وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار .

(٤) وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرًا ولهم إسلام قديم ، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

(٥) وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة ، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين ، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم .

---

(١) « تدريب الراوي » (٢/ ٣٨١) .

(٦) وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ، ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين ، فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه .

(٧) وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعًا وبلادًا كثيرة من الصحابة ، ومن بعدهم من التابعين ، وأتباعهم إلى زمنه ، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر ، وأما باقي البلاد فذكر منها عددًا قليلاً .

(٨) وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط » .[1]

▫ **طريقة الاستفادة من هذا الكتاب :**

وأما كيف يمكن للباحث أن يستفيد من هذه الموسوعة في التخريج ، فذلك يكون عن طريق : معرفة اسم الصحابي راوي الحديث ، ومن ثمَّ النظر في موطن ترجمته من كتاب «الطبقات» ، والبحث عن الحديث هناك .

▫ **فهرس الأعلام المترجمين في « الطبقات الكبرى » :**

وقد يتساءل البعض ، كيف يمكن الوصول إلى ترجمة راو من الرواة في هذا الكتاب الكبير ؟

فالجواب : يمكن ذلك عن طريق الرجوع إلى فهرس المترجمين في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ، وهو من صناعة : محمد علي أدلبي ، وقد أتمه محمد عوامة ، وهو فهرس نافع في الجملة ، مرتب على الأحرف الهجائية دون التفريق بين الصحابة وغيرهم .

---

(١) نقلاً عن « أصول التخريج » (ص:١٥٢-١٥٣).

وقد بدأ فيه بتراجم الذكور ، ثم كناهم ، ثم من نسب إلى أبيه والذي يُقال فيه : «ابن فلان» ، ثم من نُسب إلى أخيه ، وهو من يُقال فيه : «أخو فلان» ، ثم من نُسب إلى حفيده ، وهو من يُقال فيه : «جد فلان» ، ثم من يُقال فيه : «خال فلان» ،ثم من يُقال فيه : «عم فلان» .

ثم بأسماء الإناث ، ثم كناهم ، ثم من يُقال فيه : « ابنة فلان » ، ثم «امرأة فلان» ، ثم «جدة فلان» ، ثم خالة فلان ، ثم : «عمة فلان».

وقد رقَّما موضع الترجمة بحسب طبعتين مشهورتين : الأولى الطبعة المصرية - طبعة الشعب - والأوربية ، وهي طبعة قديمة،والطبعة الثانية : الطبعة البيروتية ، وهي أحدث من الأولى.

○ **مثال** :

خرِّج الحديث التالي باستخدام «الطبقات الكبرى» لابن سعد:

عن أبي ثعلبة الأشجعي - رضي الله عنه - قال :

قلت : يا رسول الله ! مات لي ولدان في الإسلام ؟! قال :

فقال رسول الله ﷺ :« **من مات له ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهما** ».

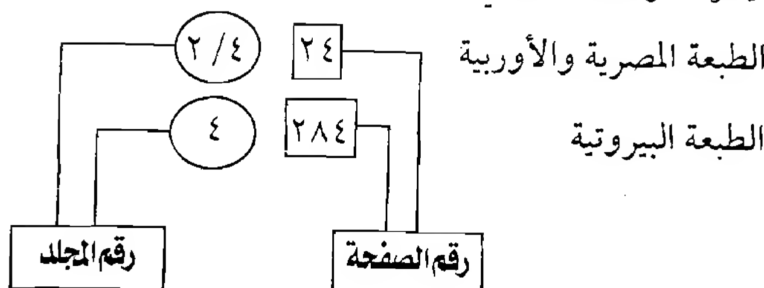
○ **الجواب** :

بالرجوع إلى فهرس الأعلام ، نجد أن أبا ثعلبة الأشجعي مترجم كالتالي فيما هو صورته :

٢٤	٢/٤	٢٨٤ ٤	**أبو ثعلبة الأشجعي**

الأرقام الأولى تُشير إلى الطبعة المصرية والأوربية ، والأرقام الثانية تشير إلى الطبعة البيروتية.

فيكون موضعها كالتالي :



ويتبين من العزو إلى الطبعة المصرية أن رقم المجلد المشار إليه مكون من رقمين ، الرقم الأول (٤) هو رقم المجلد ، والرقم الثاني (٢) هو رقم القسم ، فكأنه يشير إلى أن الترجمة في القسم الثاني من المجلد الرابع صفحة (٢٤).

وبالرجوع إلى هذه الطبعة ، نجد أن المجلد الرابع مقسم إلى قسمين بالفعل : أول وثان ، وأن الترجمة في الموضع المشار إليه.

وبالرجوع إلى الترجمة نجد أن الحديث عند ابن سعد بسند :

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا مندل بن علي ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن عمرو بن نبهان ، عن أبي ثعلبة الأشجعي.... الحديث.

ويُمكن صياغة التخريج كالتالي :

الحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢/ ٢٤) أخبرنا... ويذكر بسنده.



كتاب : « معرفة الصحابة » لأبي نعيم الأصبهاني

ومن الكتب المسندة في هذا الباب أيضًا :

كتاب : « **معرفة الصحابة** » لأبي نعيم الأصبهاني .

وهذا الكتاب قد طُبع في سبعة مجلدات مع الفهارس .

□ **خطة المؤلف في هذا الكتاب :**

وأما خطة المؤلف في كتابه فقد بيَّنها في مقدمته، فقال رحمه الله :

« بدأت بأخبارٍ في مناقبهم ومراتبهم ، ثم قدَّمت ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأتبعتهم بمن وافق اسمه اسم الرسول ﷺ ، ثم رتبت أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم ، اقتصرت من جملتها ما بلغ منهم على حديث أو حديثين فأكثر ، مع ما ينضم إليه من ذكر المولد، والسن ، والوفاة في من لم يقع له حديث فيه له ذكر ، أو روي له خبر ذكرته بعد إلغاء الأوهام والموضوعات مما لا حقيقة له ، أو لم يشتمل على ذكره مسانيد الأئمة والأثبات ، ولا دونته تواريخ الحفاظ الذين هم العمدة والأوتاد الذي يُشتغل بجمعه وذكره من غرضه المكاثرة للمفاخرة ، لا التحقق بذكر الحقائق للإبلاغ والمتابعة ، ليكون ذلك دليلاً على معرفته » .

وقد قام محقق الكتاب الأستاذ عادل يوسف العزازي بصناعة الفهارس العلمية المختلفة التي تُفيد الباحث في الوقوف على بغيته من هذا الكتاب ، سواءً ترجمة الصحابي ، أو حديثٍ بعينه .



وأما تلك الكتب غير المسندة والتي اهتمت بالترجمة لأسماء الصحابة ، فهي وإن لم تكن مسندة إلا أنها قد احتوت على فوائد جليلة قد لا تقع لتلك المصنفات المسندة ، ألا وهي : احتواؤها على تخريج وعزو أحاديث الصحابة التي ورد ذكرها ضمن تراجمهم إلى مواضع وجودها من كتب السنن والمسانيد والجوامع وكتب السيرة ، وهذه فائدة جليلة ولا شك ، لا سيما إذا كان هذا العزو إلى كتب ومصنفات لا تزال مخطوطة ، أو في حكم المفقودة ، وكم من إسناد قد يستفيده الباحث من مثل هذه المصنفات ، لا يجده وإن بحث عنه زمنًا كبيرًا فيما هو مطبوع متداول .

فكأن هذه المصنفات لا يُخرَّج الحديث منها ، ولكنها قد تكون عونًا كبيرًا في تخريج الحديث من مظانه ، فهي تقع بموقع كتب التخاريج ، والتي سوف يأتي الكلام عليها تفصيلاً إن شاء الله تعالى .

ومن أهم المصنفات غير المسندة في هذا الباب :

○كتاب « الإصابة في تمييز الصحابة » للحافظ ابن حجر :

وهذا الكتاب من أوسع كتب تراجم الصحابة ، وأكثرها جمعًا وتحقيقًا ونقدًا ، بل هي من أشهر المصنفات في تراجم الصحابة وأكثرها تداولاً بين الباحثين وطلبة العلم ، لما حواه هذا الكتاب من الجمع والتحرير والتدقيق والتنقيح ، ولا تخلو ترجمة من فائدة علمية ، أو نكتة حديثية ،

أو إزالة إيهام ، أو رفع اضطراب ، أو بيان وجهٍ صواب .

□ **منهجه في ترتيب الكتاب :**

وقد ابتدأ الحافظ كتابه بالكلام على المصنفات التي اهتمت بذكر تراجم الصحابة وبعض مروياتهم ، وبين ما وقع في بعضها من القصور والخطأ ، وقد بيَّن في هذه المقدمة منهجه في هذا الكتاب ،فقال (١/ ٦):

« رتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه .

القسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان ، وقد كنت أولاً رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام،ثم بدا لي أن أجعله قسمًا واحدًا وأميِّز ذلك في كلٍّ ترجمة .

القسم الثاني : فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز ، إذ ذكر أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق لغلبة الظن على أنه ﷺ رآهم لتوفر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم ، ليحنكهم ، ويسميهم ويبرك عليهم. . . . . لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث ، ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول.

القسم الثالث : فيمن ذُكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ، ولا رأوه ، سواء أسلموا في حياته أم لا ، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق

من أهل العلم بالحديث ، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة ، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة ، لا أنهم من أهلها. . . . .

القسم الرابع : فيمن ذُكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط ، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعوَّل عليه على طرائق أهل الحديث ، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بينًا ، وأما احتمال عدم الوهم فلا ، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه ، وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه ».

ثم ابتدأ كتابه - رحمه الله - بذكر ثلاثة فصول مهمة :

الأول : في تعريف الصحابي.

الثاني : في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيًا.

الثالث : في بيان حال الصحابة من العدالة.

وقد رتبه على الطريقة المعتادة في الترتيب على نسق حروف المعجم، مبتدئًا بتراجم الذكور ، ثم كناهم ، ثم تراجم الإناث ، ثم كناهم.

○ **مثال** :

خرِّج الحديث التالي باستخدام كتاب «الإصابة» لابن حجر.

عن أم حميد الساعدية - رضي الله عنها - :

أنها جاءت النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إني أحب الصلاة معك ، فقال ﷺ :

« قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك

من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك ، خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك ، خير لك من صلاتك في مسجدي ».

○ الجواب :

بالرجوع إلى المجلد الرابع من كتاب «الإصابة» ، وهو المجلد الذي حوى تراجم الصحابيات ، وبالبحث في قسم الكني ، نصل إلى بغيتنا ، وهي ترجمة : أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي ، وهي ضمن القسم الأول الذين ثبتت صحبتهم (٤/ ٤٢٧) .

وهناك نجد أن الحافظ ابن حجر قد أورد لها هذا الحديث ، وعزاه بسنده إلى : ابن أبي خيثمة : من رواية ابن وهب ، عن داود بن قيس ، عن عبد الله بن سويد الأنصاري ، عن عمته أم حميد . . . الحديث.

وعزوه إلى ابن أبي خيثمة في «التاريخ» عزيز ، لأن الكتاب قد طبع حديثًا ، ولكنه غير تام ، والذي طُبع منه قطعة فقط ، وهذا من فوائد الرجوع إلى كتاب «الإصابة» للحافظ ابن حجر - رحمه الله -.

○ **الكلام على كتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة » :**

ومن الكتب المهمة في تراجم الصحابة ، والتي يمكن الاستفادة منها في تخريج الأحاديث أيضًا : كتاب «أسد الغابة» للإمام ابن الأثير - رحمه الله - ، وقد أخَّرنا الكلام عليه ، مع أنه متقدِّم على كتاب الحافظ ابن حجر «الإصابة» لما في كتاب الحافظ ابن حجر من زيادة نفع ، وتعقب لكل من تقدَّمه ممن صنف في هذا الباب ، ومنهم ابن الأثير.

وقد جمع ابن الأثير في كتابه هذا بين تراجم أربعة كتب من أشهر كتب تراجم الصحابة ، وهي :

(١) كتاب ابن منده ، ورمز له بالرمز (د).

(٢) كتاب أبي نعيم ، ورمز له بالرمز (ع).

(٣) كتاب أبي موسى المديني ، ورمز له بالرمز (س).

(٤) كتاب ابن عبد البر ، ورمز له بالرمز (ب).

وجمع فيه أيضًا ما استدركه أبو علي الغساني على ابن عبد البر ، وما استدركه غير الغساني على غير ابن عبد البر.

وهو كثيرًا ما يورد الروايات التي في كتابه إما مسندة ، وإما معلقة عن بعض المصنفات ، التي ذكر سنده إليها في مقدمة كتابه.

وبدأ كتابه بترجمة مختصرة للنبي ﷺ وسيرته ، ثم ابتدأ ترتيب الكتاب على نسق حروف المعجم.

قال - رحمه الله - في مقدمة كتابه (١/ ١١-١٢) :

« إني جمعت بين هذه الكتب كما ذكرته قبل، وعلمت على الاسم علامة ابن منده صورة (د) ، وعلامة أبي نعيم صورة (ع)، وعلامة ابن عبدالبر صورة (ب) ، وعلامة أبي موسى صورة (س) فإن كان الاسم عند الجميع علمت عليه جميع العلائم، وإن كان عند بعضهم علمت عليه علامته، وأذكر في آخر كل ترجمة اسم من أخرجه، وإن قلت أخرجه الثلاثة فأعني ابن منده وأبا نعيم وأبا عمر بن عبدالبر، فإن العلائم ربما تسقط من الكتابة وتنسى، ولا أعني بقولي أخرجه فلان وفلان أو الثلاثة أنهم أخرجوا جميع ما قلته في ترجمته، فلو نقلت كل ما قالوه لجاء

الكتاب طويلاً، لأن كلامهم يتداخل ويخالف بعضهم البعض في الشيء بعد الشيء، وإنما أعني أنهم أخرجوا الاسم.

ثم إني لا أقتصر على ما قالوه إنما أذكر ما قاله غيرهم من أهل العلم، وإذا ذكرت اسماً ليس عليه علامة أحدهم فهو ليس في كتبهم، ورأيت ابن منده وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عللها، ولم يكثرا من ذكر نسب الشخص، ولا ذكر شيء من أخباره وأحواله، وما يعرف به، ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه، وكل ما يعرفه به، حتى إنه يقول: هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف، أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه، إلا أني نقلت من كلام كل واحد منهم أجوده وما تدعو الحاجة إليه طلباً للاختصار، ولم أخلّ بترجمة واحدة من كتبهم جميعها بل أذكر الجميع، حتى إنني أخرج الغلط كما ذكره المخرج له، وأبين الحق والصواب فيه إن علمته، إلا أن يكون أحدهم قد أعاد الترجمة بعينها، فأتركها وأذكر ترجمة واحدة، وأقول: قد أخرجها فلان في موضعين من كتابه.

وأما ترتيبه ووضعه فإنني جعلته على حروف أ، ب، ت، ث، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما والقبائل أيضًا ».

ويمكن الاستفادة بهذا الكتاب على نحو ما تبعناه في كتاب «الإصابة».



أسئلة للمناقشة

السؤال الأول :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام الكتب التالية :

(١) « **تحفة الأشراف** ».

(٢) « **المعجم الكبير للطبراني** ».

(٣) « **مسند الإمام أحمد** » .

عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال :

سمعت النبي ﷺ يقول :

« **من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمرة ، فليفعل** » .

السؤال الثاني :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام كتاب «الإصابة في تميز الصحابة» .

عن عبد الله بن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ :

« **ألا أخبرك يا عبد الله بن جابر بخير سورة في القرآن ؟**» ، **قلت** : بلى يا رسول الله ، قال :

« **اقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى تختمها** » .



الطريقة الثانية: التخريج عن طريق لفظة من ألفاظ الحديث

وهذه الطريقة تُستخدم في الغالب في تخريج الأحاديث غير المسندة، أو تخريج المتون المعلّقة عن النبي ﷺ ، أو عند إرادة الاستقصاء لكل طرق الحديث من متابعات تامة ، ومتابعات قاصرة ، وشواهد ، **ذلك لأن البحث باستخدام هذه الطريقة متعلق بالمتن لا بالسند** ، فهي ولا شك أكثر توسعًا من التخريج بالطريقة الأولى عن طريق الأسانيد.

وغالبًا ما يشيع استخدام هذه الطريقة في البحوث الفقهية والعقدية ، لارتباطها بالأدلة الشرعية بغض النظر عن أسانيدها ، فإما لأجل إثبات صحة متن ، أو لأجل إثبات ضعفه.

وفي هذه الطريقة يمكن للباحث أن يستخدم مصنفين أساسيين هما عمدة البحث وعُدّته فيها ، وهما :

(١) « **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** ».

(٢) « **مفتاح كنوز السنة** ».

بالإضافة - ولا شك - إلى استخدام بعض برامج الحاسوب الشرعية، التي قامت بفهرسة كثير من كتب السنة والأجزاء الحديثية [(١)] ،

---

(١) من ذلك برنامج « **الكتب التسعة** » التي أصدرته صخر ، وهو من أول البرامج في هذا المضمار ، والكتب الستة فيه قد روجعت مراجعة دقيقة باتقان زائد وعلى عدة نسخ مطبوعة ، وقام عليها فريق قوي من طلاب العلم ، وعلى رأسهم شيخنا عبد الله بن يوسف الجديع - حفظه الله - . =

والتي تعمل عن طريق برنامج يُسمى بـ «**المحلل الصرفي**» ، يقوم بالبحث بواسطته عن جذور الكلمة المرادة ، وإعادتها إلى مواضعها من الكتب المخزّنة على الحاسوب ، واستخراج قائمة بهذه المواضع .

وهذه الطريقة نافعة ولا شك ، ولكن لابد للباحث من أن يحذر فيها من أخطاء البرمجة ، أو عدم استيعاب ذكر المواضع ، فلا يُمكن الاعتماد عليها اعتمادًا كليًا ، لا سيما وأن كثيرًا من البرامج التي طُرحت في الأسواق اليوم لم تلق العناية الكافية في إدخال مصنفاتها على وجه دقيق من المراجعات اللغوية ، وغالبها لم يعتمد إلا على نسخة واحدة مطبوعة لكل كتاب .

ولن أتطرق إلى بحث استخدام الحاسوب في التخريج لأنه ليس هدف هذا الكتاب، لا سيما وأن الأصل الاعتماد على الطريقة العملية.



= وكذلك هناك برنامج « **المحدِّث** » ، ولكن فيه أخطاء ظاهرة، لا سيما المراجعات اللغوية وهناك - أيضًا - برنامج «**الألفية**» صدر عن مؤسسة التراث الأردن ، وجميعها لا تخلو من نفع إن شاء الله تعالى.

كيفية البحث في كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »

كتاب « **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** » من أهم المراجع التي يرجع إليها الباحث عند اشتغاله بتخريج الأحاديث ، لا سيما إذا كان في الحديث لفظة غريبة يندر ذكرها - أو يقل - .

وقد قام بتأليف هذا المعجم المفهرس مجموعة من المستشرقين ، بتمويل من مجموعة من الهيئات العلمية الأجنبية، وقد قام بنشره الدكتور: آ. ي. ونسنك، وشاركه في إخراجه باللغة العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله - .

وطبع أول ما طُبع بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا.

○ **أهمية الكتاب** :

والكتاب له أهمية كبيرة في هذا المجال ، فبواسطته يستطيع الباحث تخريج الحديث بغض النظر عن طرقه ، لأن هذا النوع من التخريج يكون بدلالة الألفاظ ، وليس بدلالة الرواة كما هو شأنه في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ، وهذا البحث يتيح للباحث الوقوف على أكثر عدد ممكن من طرق الحديث سواءً المتابعات القاصرة أو المتابعات التامة ،بل والكثير من الشواهد - أيضًا - فالمعني هو المتن ، لا السند وحده.

○ **المصنفات التي تناولها الكتاب** :

وقد اهتم هذا الكتاب بفهرسة الأحاديث النبوية الواردة في المصنفات التالية :

«صحيح البخاري» ، «صـحيح مسلم» ، «سنن أبي داود» ، «جامع الترمـذي» ، «سنن النسـائي» ، «سنن ابن مـاجـة» ، «سنن الدارمي» ، «موطأ الإمام مالك» ، «مسند الإمام أحمد» .

○ **الرموز المستخدمة في الكتاب** :

وقد رمز لها بالرموز التالية :

الكتاب	الرمز	الكتاب	الرمز
صحيح البخاري	خ	سنن ابن ماجة	جه
صحيح مسلم	م	سنن الدارمي	مي
سنن أبي داود	د	موطأ مالك	ط
جامع الترمذي	ت	مسند أحمد	حم
سنن النسائي	س		

وإذا تكرر الحديث في الموضع المشار إليه مرتـين بيَّن ذلك بالرمز : (**) .

○ **نظام ترتيب المواد في المعجم** :

ليس للمعجم مقدمـة تدل على خطة البحث فيه ، أو طريقة ترتيب الكتاب ، إلا ما أورده المؤلفون - أو القائم على النشر - في مقدمة المجلد السابع من نقاط مختصرة في طريقة ترتيب المواد في المعجم حسب الألفاظ الواردة في الأحاديث ، وهي كما ورد ذكرها ، كالتالي :

(أ) **الأفعال** : الماضي ، المضارع، الأمر ، اسم الفاعل ،اسم المفعول وتُذكر الصيغ التالية لكل ضمير :

(١) صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق .

(٢) صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق .

(٣) صيغ الأفعال المبنية للمجهول، دون لواحق ، ثم مع اللواحق.

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند الصرفيين).

ب - أسماء المعاني :

(١) الاسم المرفوع المنوَّن .

(٢) الاسم المرفوع دون تنوين ، ودون لواحق .

(٣) الاسم المرفوع مع لاحقه .

(٤) الاسم المجرور بالإضافة منونًا .

(٥) الاسم المجرور بالاضافة دون تنوين ، ودون لواحق .

(٦) الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .

(٧) الاسم المجرور بحرف الجر .

(٨) الاسم المنصوب المنوَّن .

(٩) الاسم المنصوب دون تنوين ، ودون لواحق .

(١٠) الاسم المنصوب مع لاحقه .

(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك) .

(ج) المشتقات :

١ - (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .

٢ - (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

ملاحظة : التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً .

○ **كيفية العزو إلى المراجع :**

يَسْتخدم المعجم طريقةً للعزو إلى المراجع تُشبه إلى حدٍّ كبير تلك الطريقة المستخدمة في «تحفة الأشراف» .

فإنه يذكر رمز المرجع ، والكتاب الذي يقع فيه هذا الحديث من المرجع المذكور ، ويذكر عقبه رقمًا أو أرقامًا ،يختلف مدلولها على أحد وجهين :

الأول : أن يكون المرجع المشار إليه «صحيح مسلم» أو «موطأ مالك» ، فحينئذ يكون الرقم المذكور هو رقم الحديث في الكتاب المذكور دون العبرة بأبواب الكتاب ، وهذا الرقم هو الرقم الأول في نسخة محمد فؤاد عبد الباقي الذي على أقصى اليمين ، وهو الرقم الخارجي ، وأما الرقم الداخلي ، فهو رقم الحديث ضمن الترقيم الكلي للكتاب ، وأما إن كان الباحث يعمل في خلاف هذه النسخة ، فعليه أن يقوم بالعد بنفسه من أول حديث يرد في الكتاب المعزو إليه الحديث ، حتى يصل إلى الرقم المذكور في التخريج .

الثاني : أن يكون المرجع المذكور هو : «صحيح البخاري» ، أو

«سنن أبي داود» ، أو «جامع الترمذي» ، أو «سنن النسائي» ، أو «سنن ابن ماجة»، أو «سنن الدارمي» فحينئذ يكون الرقم المذكور هو رقم الباب.

وأما «مسند الإمام أحمد» فإنه يذكر في التخريج منه رقمين أحدهما حجمه كبير ، والآخر حجمه صغير ، فالكبير هو رقم المجلد ، والصغير هو رقم الصفحة.

وقد يخرّج الحديث في المرجع الواحد من أكثر من موضع.

ويمكن بيان ذلك بالمثال التالي.

□ **مثال** :

ورد في «المعجم المفهرس»(١/ ٣٥٨) :

مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ	
الكير	خ ذبائح ٣١، بيوع ٣٨ ، ، م برّ ١٤٦ ، ، د أدب ١٦ ، ، حم ٤ ، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨

وهذا معناه أن الحديث موجود في المواضع التالية:

عند **البخاري في «صحيحه»** : في الباب رقم (٣١) من كتاب الذبائح.

وبالرجوع إلى هذا الموضع نجد أن الباب هو : **(باب : المسك)** ، والحديث المشار إليه هو الحديث الثاني في الباب ، وهو عنده من طريق : بريد ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري.

وهو عند **مسلم في «صحيحه»** : في كتاب البر ، الحديث رقم (١٤٦) ، وبالرجوع إلى هذا الموضع نجد أن الحديث عنده من نفس

الطريق السابق.

والحديث عند **أبي داود في** «**سننه**» : في كتاب الأدب ، الباب رقم (١٦) ، وهو (**باب : من يؤمر أن يُجالس**) ، والحديث المشار إليه هو الحديث الأول في الباب ، وكذلك الثاني والثالث ، ولكن من طرق :

الأول : عن قتادة ، عن أنس.

الثاني : عن قتادة ، عن أنس ، عن أبي موسى.

الثالث : عن شبيل بن عزرة ، عن أنس .

والحديث عند **الإمام أحمد في** «**مسنده**» : في المجلد الرابع ، في الصفحات التالية : (٤٠٤ و ٤٠٥ و٤٠٨) ، وبالرجوع إلى هذه المواضع نجد أن الحديث عنده في الموضع الأخير من رواية أبي كبشة ، عن أبي موسى.

وأما في الموضع الأول والثاني فهو مشترك بين:

(ص:٤٠٤) و(ص:٤٠٥) ، وهو في هذا الموضع من طريق : بريد ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى.

> **نكتة** : مما تقدَّم يتبين لنا أن التخريج باستخدام المعجم يفيد الباحث من جهة الوقوف على عدد أكثر من الطرق ، والتي يمكن بعد ذلك تخريجها جميعًا باستخدام «تحفة الأشراف» أو غيرها من مصنفات التخريج فتمتزج طريقة من طرق التخريج بأخرى حتى تتم الفائدة ، ويكمل البحث.

□ مثال آخر :

ورد في «المعجم المفهرس»(٧/ ١٠٣) :

وجع قد كاد يهلكني دَ طبّ ١٩، تَ طبّ ٢٩، طَ عين ٩

وبالرجوع إلى المواضع المذكورة نجد أن الحديث :

عند **أبي داود في** «**السنن**» : كتاب الطب، الباب رقم (١٩) ، وهو: (**باب:كيف الرقى**) ،وهو الحديث الثاني من أحاديث الباب ، برقم (٣٨٩١) ، من طريق : نافع بن جبير ، عن عثمان بن أبي العاص : أنه أتى رسول الله ﷺ ، قال عثمان :

وبي وجع قد كاد يهلكني .... الحديث.

وهو عند **الترمذي في** «**الجامع**» : كتاب الطب ، الباب رقم (٢٩)، وهو باب مفرد دون ترجمة ، وفيه هذا الحديث الواحد ، وهو عنده برقم (٢٠٨٠).

والحديث عند **الإمام مالك في** «**الموطأ**»: (**كتاب:العين**)، وهو الحديث التاسع من أحاديث الكتاب ، وهو ضمن أحاديث (**باب : التعوذ والرقية في المرض**) - المجلد الأول (ص:٩٤٢).

○ كيف نخرّج حديثًا باستخدام «المعجم المفهرس» ؟

ومما تقدَّم يمكن تلخيص مراحل تخريج الحديث باستخدام «المعجم المفهرس» في النقاط التالية :

(١) يتخير الباحث لفظ من ألفـاظ المتن غير الدارجة ، أو الغريبة ، ويُعيدها إلى أصلها مجردة.

فمثلاً : في حديث النبي ﷺ :

« **الحمى من فيح جهنم فأطفئوها بالماء** ».

يمكن للباحث أن يتـخير أي من ألفاظ الحديث ، ويـعيده إلى أصله مجردًا ، ولكن من المناسب أن يســتخدم الأكثر غـرابة منها ، لأن الغريب يكون غير شائع الاســتخدام ، فيسهل البحث عنه ضمن قــوائم اختيارات المعجم القصيرة.

فإذا اختــار كلمة : (**فيح**) ، وراجعها ضــمن مواد المعجم ، يجد أنها تقع في المجلد الخامس (٥/ ٢٤١) ، وعـدد اختياراتها المتوفـرة تسعة اختيارات ، وهي :

(١) إنّها ، فإنها **فيح** جهنم.

× (٢) لا يجتمع في جوف مؤمن غبار في سبيل الله **وفيح** جهنم.

× (٣) لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من **فيح** المسك.

× (٤) وقاها الله من **فيح** جهنم.

× (٥) إن هذا الحر من **فيح** جهنم.

× (٦) فإنّ ، إنّ شدة الحر من **فيح** جهنم.

× (٧) من الحر من **فيح** جهنم.

(٨) [إن شدة] الحمى [شيء] من **فيح** جهنم.

(٩) فإن **فيحها** من حر جهنم.

وقد أقصينا منهــا ستة اختيارات هي تلك المشار إليــها بعلامة (×) ، وهي غير مناسبة للفظ الحديث ، فانحصر البحث في ثلاثة اختيارات.

وهذا ولا شك بخلاف اختيار كلمة : (**فاطفئوها**).

فإن عدد اختياراتها : عشرون اختياراً ، انظر المعجم (٤/ ٥-٦).

(٢) يبدأ الباحث بالبحث عن موضع الكلمة المجردة ضمن مجلدات المعجم (**وتكون عادة ملونة باللون الأحمر**) ، فإذا ما حدد مـوقعها ،نظر هل الكلمة التي وردت في الحـديث ضمن اختـياراتها أم أنهـا تجري على ترتيب آخر ، وفق ما ذكـرناه آنفًا من ترتيب «المعجم» بالنسبـة للأفعال ، والأسماء ، والمشتقات.

(٣) قد يذكر «المعجم» بعض الكلمات التي يُعـتقد أنها مظنة وجود الحديث التي وردت فيه الكلمة الغريبة.

○ **مثال ذلك** :

ما ورد في «المعجم» (٤/ ٧١) :

طيرٌ ج طيور [راجع طائر وأيضًا البخت ، الجزر ، حذق ، تخطفنا ، في خفة ، مِخلب ، يذبحه ، لرزقكم ، ازجروا ، زجر ، وأصدق].

فكأنه يشير بذلك أن هذه الكلمات بين معكوفين فيها مواضع أخرى زائدة لما له صلة بكلمة (**طير**) و(**طيور**) و (**طائر**).

وبالفـعل إذا رجـعنا إلى كلمـة (**البـخت**) من المعـجم ، وأصلهـا (**بخت**) ، وهي في «المعجم» (١/ ١٤٦) ، لوجدنا ضمن اختياراتها :

(١) فيُرسل الله طيراً أعناق البخت.

(٢) إن طير الجنة كأمثال البخت.

(٤) لابد للباحث من التفريق بين المتابعات القاصرة ، والمتابعات التامة ، والشواهد ، فإن «المعجم» يختص بتخريج المتون ، بغض النظر عن الأسانيد ، ولا يلزم من ذلك أن يورد تخريج جميع الطرق ، بل قد يغفل بعض الطرق لعدم احتواء متونها على الكلمة التي يندرج البحث تحتها .

وهذا معناه : أنه لابد من الرجوع إلى «تحفة الأشراف» للتأكد من استيعاب التخريج بدلالة الأسانيد .

○ **مثال ذلك** :

حديث : « **كل غلام رهينة بعقيقته : تُذبح عنه يوم السابع ، ويُحلق ، ويُدمَّى**» .

لو حاول الباحث تخريج الحديث - باستخدام كلمة : «**يُدمَّى**» - بواسطة « المعجم المفهرس » ،فسوف يقع في قصور شديد في التخريج ، وذلك لأن : اختيارات هذه المادة مختصة بالمتن الذي وردت فيه هذه الكلمة ، وهي محل بحث عند النقاد .

وقد وردت اختيارات هذه كلمة في «المعجم» (٢/ ١٤٥) كالتالي :

دمَّى *	
اشتد غضب الله على قوم دمُّوا وجه نبي الله	
	خ مغازي ٢٤ ،، حم ١ ، ٢٨٨
ويُحلق رأسه ويُدمَّى	د أضاحي ٢٠ ،، دي أضاحي ٩ ،،
	حم ٥ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢
فأخرجت منها سهمًا مدمومًا	حم ١ ، ١٨٦

وعند الرجوع إلى هذه المواضع المشار إليها ، نجد أن الحديث بهذا اللفظ إنما ورد من طريق : همام بن يحيى ، عن قتادة بن دعامة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - مرفوعًا به.

وعند أبي داود طريق أخرى من رواية : سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، بالحديث ، وليس فيه لفظ : «**ويُدمَّى**» ، وإنما ذكره بلفظ : «**ويسمَّى**» ، وهو المحفوظ ، ولم تُذكر هذه الرواية في ذلك الموضع من «المعجم» لعدم احتوائها على اللفظة المرادة.



كيفية البحث في كتاب « مفتاح كنوز السنة »

كتاب « **مفتاح كنوز السنة** » من أهم كتب البحث العلمي والتخريج، لا سيما وأن طريقته تتشابه مع طريقة « **المعجم المفهرس** » في التأليف والترتيب تشابهًا كبيرًا ، ولا عجب في ذلك فكلاهما من صنعة المستشرقين ، فالمنهج العلمي في تأليفه واحد ، لا سيما وأن الغرض من تصنيفهما واحد أيضًا .

وقد وضع هذا الكتاب الفريد المستشرق الهولندي الدكتور (ا. ي. فنسنك) ، وقام بترجمته إلى اللغة العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وألَّف عليه مجموعة من الفهارس باسم « **تيسير المنفعة** » يأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى .

وقد اعتنى مؤلفه بفهرسة أحاديث وأخبار وموضوعات أربعة عشر مصنفًا من المصنفات الحديثية والتاريخية ، وهي :

(١) صحيح البخاري .
(٢) صحيح مسلم .
(٣) سنن أبي داود .
(٤) جامع الترمذي .
(٥) سنن النسائي .
(٦) سنن ابن ماجة .
(٧) سنن الدارمي .
(٨) موطأ مالك .
(٩) مسند زيد بن علي .
(١٠) طبقات ابن سعد .
(١١) مسند أحمد بن حنبل .
(١٢) مسند الطيالسي .
(١٣) السيرة النبوية لابن هشام .
(١٤) مغازي الواقدي .

وقد رمز لهذه المصنفات بالرموز التالية :

الرقم	اسم الكتاب	الرمز
(١)	صحيح البخاري .	بخ
(٢)	صحيح مسلم .	مس
(٣)	سنن أبي داود .	بد
(٤)	جامع الترمذي .	تر
(٥)	سنن النسائي .	نس
(٦)	سنن ابن ماجة .	مج
(٧)	سنن الدارمي .	مي
(٨)	موطأ مالك .	ما
(٩)	مسند زيد بن علي .	ز
(١٠)	طبقات ابن سعد .	عد
(١١)	مسند أحمد بن حنبل .	حم
(١٢)	مسند الطيالسي .	ط
(١٣)	السيرة النبوية لابن هشام .	هش
(١٤)	مغازي الواقدي .	قد

○ **طريقة ترتيب الكتاب** :[١]

وأما طريقة ترتيب الكتـاب ، فقد رتَّبه مؤلفـه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام الـتاريخية ، وقسَّم كل معنى أو ترجـمة إلى الموضوعات

(١) نقلاً عن كتابنا «**الدربة على الملكة**» ، ص: ١١٦).

التفـصيلية المتعلقـة بها ، ثم رتَّب عناوين الكتاب على حـروف المعجم ، واجتـهد في جمع مـا يتعلق بكل مسـألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب.[1]

ولكن الذي يظهر أنه لم يكن من قصده الاستيعاب لمواد هذه الكتب كما هو الحال في «**المعجم المفهرس**» ، وإنما أراد تقريب المنفعـة لمجموعة من الأبواب والمسائل المهمة والمشتـهرة ، التي قد تكون جزءًا في دراسة ما عنده أو عند غيره من المستشرقين في ذلك الوقت.

• طريقة الدلالة على مواطن الحديث في المصنفات الأربعة عشر:

وأما طريقة الدلالة على مواطن الحديث في الكتب الأربعة عشر التي اعتمدها المؤلف ، فهي كالتالي :

(١) أنه يذكر أولاً رمز المـصنَّف المخرَّج منه بحسب ما وضـعه لهذه الكتب من رموز كما تقدَّم.

(٢) إذا كان المصنَّف المخرَّج منه أحد هذه الستة ، وهي :

صحيح البخـاري ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن مـاجة ، والدارمي فـإنه يذكر رمـز الكتـاب : (ك) ثم يذكر بعـده الرقم المسلسل للكتاب الذي ورد فيه هذا الحديث ، ثم يذكر رمز(ب) إشارة إلى (باب) ، ثم يذكر رقم هذا الباب من ذلك الكتاب.

(٣) يمكن للبـاحث الـرجوع إلـى هذه الكتب بحـسب أرقـامـهـا بالاستعانة بفهارس الكتب لهذه المصنفات التي وضـعها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول الكتاب ، وهي مفيدة جدًا ونافعة.

---

(١) من مقدِّمة العلاَّمة أحمد شاكر -رحمه الله - للكتاب (ص:٢١).

(٤) يذكر رقم الحديث في كل من : مسند زيد بن علي ومسند الطيالسي.

(٥) بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فيبدأ بذكر رقم الباب ، ثم رقم الحديث في هذا الباب بعد رمز(ح).

(٦) بالنسبة لمسند الإمام أحمد -رحمه الله- فإنه يبدأ بذكر رقم المجلد (أول) أو (ثان) أو (ثالث) أو (رابع) أو (خامس) أو (سادس) ، ثم يتبعه بالرمز (ص)وهو رمز الصفحة،ثم يذكر رقم الصفحة في هذا المجلد.

(٧) بالنسبة لطبقات ابن سعد ، فإنه يذكر الجزء ورقمه ، وإذا كان الجزء من الأجزاء المقسَّمة إلى أكثر من قسم ذكر رقم الجزء ، ثم يذكر رمز (ق) إشارة إلى (قسم) ثم يذكر رقم القسم ، ثم رقم الصفحة.

(٨) بالنسبة لسيرة ابن هشام ، والمغازي للواقدي ، فإنه يشير إلى رقم الصفحة فقط.

وقد استخدم مؤلف الكتاب بعض الرموز المكمِّلة للإشارة إلى الكتب والأبواب والأحاديث. . . ، وهي :

الرمز	مدلوله	الرمز	مدلوله
ك	كتاب	جـ	جزء
ب	باب	ق	قسم
ح	حديث	قا	قابل ما قبلها بما بعدها
ص	صفحة	م م م	فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات

وأفضل طريقة للبحث في هذا الكتــاب لأجل تخريج حديث ما من الأحاديث ، أو متن ما من المتون ، أن ينظر البــاحث إلى موضوعات هذا الحديث ، فيــصنفها ، ويتتــبعها ضمن هذا الكشــاف الموضوعي للكتب ، وسوف نضرب على ذلك مثالاً .



مثال عملي

حديث النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، قال ﷺ :
« يتصدَّق بدينار ، أو بنصف دينار » .

لو أردنا استخدام كتاب «مفتاح كنوز السنة» في تخريج هذا الحديث فيمكن أولاً أن ننظر الموضوع الذي يندرج تحته هذا الحديث ، وهو ولا شك ضمن أبواب الحيض ، ويمكن كذلك أن يكون ضمن أبواب النكاح ، أو عشرة النساء ، أو الوطء ، أو الجماع ، أو الكفارات .

وبالرجوع إلى كتاب «مفتاح كنوز السنة» والبحث فيه ، تبعًا لهذه الكتب والمواضيع المقترحة نجد ما يلي :

(١) **بالبحث في « الحيض »** :

نقف على ثلاثة اختيارات متتالية تصبُّ في مادة هذا الحديث ، وهي كما وردت هناك (ص:٢٠٩) :

* من أتى حائضًا فقد كفر ـــ	نس - ك١ب١٨١ ؛ك٣ب٩
حم - ثان ص٤٧٦	مج - ك١ب١٢١و١٢٢و١٢٨
* كفارة من جامع حائضًا ـــ	مي - ك١ب١١١و١١٢
مي - ك ١ ب ١١٢	حم - أول ص٢٢٩و٢٣٧و٢٤٥
* من أتى امرأته وهي حائض يتصدق -	و٢٧٢و٢٨٦و٣١٢و٣٢٥
بد - ك ١ ب ١٠٥ ؛ ك ١٢ ب ٤٥	و٣٦٣و٣٦٧ ؛ ثان
تر - ك ١ ب ١٠٢و١٠٣	ص ٤٠٨

فأما الاختيار الأول ، فلا صلة له بالحديث ، وأما الاختياران الآخران ، فلهما صلة وثيقة به ، وبتخريج متنه.

وسوف تأتي ترجمة هذه الرموز بعد تقصي باقي المواضع الآخرى.

(٢) **بالبحث في « النكاح »** :

لا نجد أية اختيارات ملائمة للحديث.

(٣) **بالبحث في « عشرة النساء »** :

لا نجد هذا الاختيار أصلاً ضمن مواد الكتاب.

(٤) **بالبحث في « الوطء »** :

كذلك لا نجد هذا الاختيار أصلاً ضمن مواد الكتاب.

(٥) **بالبحث في « الجماع »** :

لا نجد إشارة صريحة إلى أيٍّ من مواضع هذا الحديث ، ولكن ذكر المؤلف عقب الترجمة بهذا العنوان : « **انظر أيضًا : الغُسل . الحيض** ».

فأما « **الغسل** » فلا تعلق له بهذا الحديث ، وأما « **الحيض** » فقد تقدَّم تتبع ما فيه.

(٦) **بالبحث في « الكفارات »** :

لا نجد هذا اللفظ ، وإنما نجد « **الكفارة** » ، وليس فيها ما له تعلق بهذا الحديث ، ومن ثمَّ فإن النتائج التي حصلنا عليها تحت الاختيار الأول «**الحيض**» هي النتائج الوحيدة المتوفرة عن هذا الحديث في كتاب « **مفتاح كنوز السنة**».

ولترجمة الرموز المذكورة هناك ، لابد من معرفة أسماء الأبواب

المقابلة لـلأرقام المذكورة ، ولمعـرفة ذلك فـإنه لابد للطالب من استـخدام كشاف « مفتاح كنوز السنة » المسمَّى بـ « **تيسير المنفعة** » .

○ **الكلام على كتاب «تيسير المنفعة»** :

قد تواجـه الباحث بعض الصعـوبات في الوصول إلى الأبواب التي يشيـر إليها المؤلـف ، وذلك لعدم الاتفاق بين الطبـعات المختلـفة للكتب المفهرسة في ترقيم كتبها وأبوابها.

وللخروج من هذه المشكلة يُنصح الباحث باستخدام كتاب : «**تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» وهو من وضع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه الله - .

وقد قام فيه بذكر كتب المصنفات التي اعتنى بها «**مفتاح كنوز السنة**» و «**المعـجم المفهـرس**» ، ومـا يندرج تحتـها من أبواب ، طبـقًا للأرقـام والإحالات الواردة فيهما.

وبالرجوع إلى المثال السابق يمكن ترجمة الرموز المذكورة كما يلي :

* كفارة من جامع حائضًا ـــــ
مي - ك ١ ب ١١٢

« **سنن الدارمي** » الكتاب الأول،وهو كما في «تيـسير المنفعة» **كتاب الوضوء** ، وهنا ملاحظة مـهمة ، وهـي : أن مقدِّمـة الدارمي لم تحسب ضمن أرقام الكتب ، فلم تُعط أي رقم.

والباب رقم (١١٢) هو باب : **من قال عليه الكفارة** .

وبالرجوع إلى هذا الموضع من « سنن الدارمي » نجد أن الدارمي قد أورد فيه أخباراً كثيرةً ، منها ما هو موقوف على ابن عباس ، ومنها ما هو مرفوع إلى النبي ﷺ ، ومنها ما هو مقطوع عن بعض التابعين ، فيتخير الباحث ما له اتصال بتخريج هذا الحديث.

وهكذا يُتم الباحث بقية بحثه في باقي الاختيارات المتاحة ، والتي تقدَّم ذكرها.

○ **تنبيه مهم :**

ولكن لابد من التنبيه هنا على أمر مهم ، وهو أن هذا الكتاب يعمل ككشاف موضوعي لموضوعات المصنفات التي اهتم بها الكتاب ، فهو لا يسير وفق الطريقة الحديثية من كل جهة ، ومن ثمَّ فإن استخدامه قد تكون خطوة نحو تخريج الحديث ، ولكن قد يفوِّت على الباحث طرقًا أخرى لا يذكرها بسبب لفظة قد ترد في رواية ولا ترد في أخرى مع أن الأصل للروايتين واحد ، ومن هنا نقول :

إن الباحث الفهم يمزج بين طرق التخريج جميعًا للحصول على بغيته ولا يقف عند حد طريقة أو أخرى إلا إذا تبين له أنه قد استوفى تخريج طرق حديثه على الوجه الصحيح.



أسئلة للمناقشة

السؤال الأول :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » :

قال رسول الله ﷺ :

« من المذيِّ الوضوء ، ومن المنيِّ الغُسل » .

السؤال الثاني :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام كتاب « مفتاح كنوز السنة » :

قال رسول الله ﷺ :

« أيما عبد تزوَّج بغير إذن سيده فهو عاهر » .



الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق موضوع الحديث

وهذه الطريقة تعتبر من أدقِّ الطرق في تخريج الأحاديث ، وذلك لأن ليس لكل أحد من طلاب العلم الأهلية الكاملة في تصنيف الموضوعات التي قد تندرج تحتها الأحاديث ، بل لربما لا يستطيع تصنيف الكتاب أو الباب الذي يندرج تحته الحديث إذا لم يكن مفهومًا لديه ،أو إذا كان فيه من الألفاظ الغريبة ما يكون مانعًا من فهم معناه كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : **أن النبي ﷺ نهى عن المُحاقلة والمُزابنة.**

هذا من جهة ، ومن جهة أخري فإن غير المتخصص في الغالب لا يكون له إلمام كبير بكتب الحديث والمصنفات المرتبة سواءً على الأبواب الفقهية ، أو الأبواب العقدية ، أو الآداب والسلوك ، أو غيرها من الفروع الشرعية ، فكيف إذا امتزجت جميع هذه الأبواب في مصنف واحد.

ومن هنا نقول :

« يلجأ لهذه الطريقة من رُزق الذَوْق العلمي الذي يمكِّنه من تحديد موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته ، إن كان الحديث يتعلَّق بأكثر من موضوع ، أو من عنده الاطِّلاع الواسع ، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث ».(١)

---

(١) ما بين القوسين نقلاً عن كتاب شيخنا محمود الطحان - حفظه الله - « **أصول التخريج** » (ص: ٩٥) ، وكذلك فالمقدمة مستفادة منه.

والكتب التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة ، تختلف باختلاف مادتها ، فهي :

○ إما **مصنفات جامعة** : وهي التي تجمع أبواب عدة من أبواب الدين، وهي إما مسندة أو غير مسندة ، وسوف نبدأ بالمسند منها :

□ فمنها : « **الجوامع** ».

○ والجامع هو :

الكتاب الذي جمع فيه مصنفه أبواب الدين مرتبة على أساس الكتب، ويندرج تحتها الأبواب بحسب المواضيع ، من الإيمان والاعتقاد وما يندرج تحتها من أبواب ، والطهارة ،وما يندرج تحتها من أبواب ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم ،... ، والبيوع ، والأنكحة ، والطلاق ، والرقائق ، والآداب ، والفضائل ، والسير ، والجهاد ، والفتن ، والتفسير...

ومن أهم الجوامع المتوفرة الآن بين أيدي طلاب العلم :

(١) « **صحيح البخاري** » ، واسمه : « **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** ».

(٢) « **الجامع الصحيح** » للإمام مسلم بن الحجاج.

(٣) « **الجامع الكبير** » للإمام الترمذي.

(٤) « **جامع معمر بن راشد** » برواية عبد الرزاق الصنعاني[١].

(٥) « **الجامع** » لعبد الله بن وهب .

---

(١) وهو مطبوع في آخر « **مصنف عبد الرزاق** ».
ومن الجوامع غير المطبوعة : « **جامع سفيان الثوري** » ، و « **جامع ابن عيينة** » .

وقد تكلَّمنا بشيء من الاختصار عن الثلاثة الأولى في كتابنا « **تيسير علوم الحديث** » ، بما يُغني عن الإعادة هنا .

□ ومنها أيضًا : **كتب السنن** :

○ والسنن هي :

الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، ولكنها لا تحوي كتب التفسير ولا الفضائل ، فهي تختلف مع الجوامع من هذه الجهة ، وغالبًا ما تحتوي على المرفوع ، وقليلاً جدًا من الموقوف .

ومن أشهر كتب السنن المتوفرة بين أيدي طلاب العلم اليوم :

(١) « **السنن** » للإمام أبي داود السجستاني .

(٢) « **السنن** » للإمام النسائي ، وهي : « **الصغرى** » أو « **المجتبى** » ، و له « **الكبرى** » أيضًا .

(٣) « **السنن** » للإمام ابن ماجة .

(٤) « **السنن** » للإمام الدارمي .

(٥) « **السنن الكبرى** » للإمام البيهقي ، وله أيضًا « **الصغرى** » .

(٦) « **السنن** » للحافظ الدارقطني .

(٧) « **السنن** » لسعيد بن منصور ، وطُبع منها بعض الأجزاء .

(٨) « **شرح السنة** » للبغوي .

□ ومنها أيضًا : **الموطآت** :

○ والموطأ هو :

الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، كما هو الحال في السنن ، إلا أنه يختلف عن السنن في أنه يحوي المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، والبلاغات.

والمتوفر منها بين أيدي الباحثين اليوم: « **موطأ الإمام مالك بن أنس**» .

وهو أشهر الموطآت جميعًا ، ويمتاز بعلو سنده ، وصحة أو حسن إسناد غالب ما فيه ، حتى قال فيه الإمام الشافعي - رحمه الله - :

« **ما أعلم شيئًا بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك** » [(١)].

□ ومنها أيضًا : **المستخرجات** :

○ والمستخرج هو :

« أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث ،فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، ولو في الصحابي. وشرطه : أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة ، وربما أسقط المسْتَخْرِج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه،وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب »[(٢)].

(١) وهذا - ولا شك - قبل وضع «الصحيحين».

(٢) « تدريب الراوي » للسيوطي (١/ ١١٢).

ومن أهم المستخرجات :

« **مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم** » ، وهومطبوع متداول.

و« **مستخرج الطوسي على جامع الترمذي** » ، وطبع منه ثلاثة مجلدات ، ولم يكتمل.

وأما غير المطبوع فكثير ، منها : « **مستخرج الإسماعيلي** » ، و«**مستخرج الغطريفي**» ، و « **مستخرج ابن أبي ذُهل** » ، وثلاثتها على «صحيح البخاري».

و« **مستخرج الحيري** » ، و « **مستخرج أبي حامد الهروي** » على «صحيح مسلم».

و « **مستخرج أبي نعيم** » ، و « **مستخرج أبي بكر البرقاني** » على «الصحيحين».

□ ومنها أيضًا : **المستدركات** :

○ والمستدرك هو :

« **كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه** » .[1]

ومن أهم هذه المستدركات : « **المستدرك على الصحيحين** » لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

وقد استدرك فيه الحاكم ما فات البخاري ومسلم أو أحدهما تخريجه

(١) نقلاً عن « **أصول التخريج** » للشيخ محمود الطحان - حفظه الله - (ص:١٠٢).

من الأحاديث الصحيحة ، مما هو على شرطهما،أو على شرط أحدهما ، وذكر جملة من الأحاديث الصحيحة مما ليست على شرط أحدهما بحسب اجتهاده هو - رحمه الله - ، وذكر بعض الأحاديث القليلة الضعيفة تنبيهًا عليها .

إلا أنه تعرَّض للنقد الشديد في كثير من المواضع لثلاثة أسباب رئيسية :

الأول : أنه متساهل جدًا في التصحيح ، ومثله التوثيق.

ومع ذلك ففي كتابه نفع كبير ، وفوائد جليلة ، وقد قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - :

« في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما ، وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب ، بل أقل ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيِّد ، وذلك نحو ربعه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها ، كنت قد أفردت منها جزءًا ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماءٌ [1]، وبكلٍّ حالٍ فهو كتاب مفيد ، قد اختصرته ، ويعوز عملاً وتحريرًا » .[2]

الثاني : أنه قد اعتمد طريقة الفقهاء في بعض المسائل ، ومن ثم لم

---

(١) انظر تحقيقنا لهذا الحديث في كتابنا : «صون الشرع الحنيف ببيان الموضوع والضعيف».

(٢) «السير» (١٧/ ١٧٥).

يعتبر بطريقة المحدِّثين في الإعلال ، لا سيما زيادة الثقة في السند والمتن ، وقد أطلق القول بقبولها كما هي طريقة الفقهاء والأصوليين ، فقال في أول كتابه (١/ ٣) :

« **الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة** ».

وصرَّح بذلك في مواضع كثيرة ، بحيث يكون أصل الحديث في «الصحيحين» أو في أحدهما ، فيصححه هو بسياق مخالف ، أو بزيادة في سند أو في متن ، دون اعتبارِ أوجه المخالفة ، ودون اعتبارِ للقرائن المحتفة بكل رواية .

وكذلك قبوله رواية المستور الذي لم يوثق ، ولم يجرح ، وهذا الباب فيه تحرير كبير لأهل العلم ، فهو من هذه الجهة متساهل أيضًا في التعديل على طريقة الأصوليين.

الثالث : أنه توفي قبل أن يُتم مراجعة كتابه .

□ ومنها أيضًا : **المصنفات** :

○ والمصنَّف هو :

الكتاب المرتب على الكتب الفقهية ، مثله مثل «السنن» ، إلا أنه يُكْثِر - بغزارة - من تخريج الموقوف والمقطوع وفتاوى أهل العلم من التابعين وتابع التابعين مسندة بجانب المرفوعات ، وما فيه من الموقوف والمقطوع أكثر بكثير مما فيه من المرفوع.

ومن أشهر المصنفات وأعلاها إسنادًا:

« **مصنف عبد الرزاق الصنعاني** » ، و« **مصنف ابن أبي شيبة** ».

وكلاهما من مشيخة الأئمة الكبار.

ويجري على هذا الغرار « السنن الكبري » للبيهقي إلا أنه أقل توسعًا من المصنِّفَيْنِ في إيراد الموقوفات والمقطوعات.

والمصنفات ذات أهمية كبيرة في مسائل العلم ، لأن ما فيها من فتاوى السلف من الصحابة والتابعين وتابع التابعين مبينة لدلالات النصوص الشرعية من القرآن الكريم والألفاظ النبوية والأحاديث الشريفة، **والحجة تقوم ولا شك بأدلة الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح ، لا على الأقوال الشاذة ، أو الأهواء المنحرفة** ، ولأجل ذلك اهتم أهل الحديث أيَّما اهتمام بهذه المصنفات التي هي عدَّة كل فقيه أو طالب علم.

وأما المصنفات الجامعة غير المسندة :

□ فمنها : **كتب التخاريج** :

○ **وكتب التخاريج** :

هي الكتب التي اهتم مصنفوها بتخريج الأحاديث - وربما الآثار - الواقعة في بعض المصنفات ، إما الفقهية ، أو الأصولية ، أو التفاسير .

ومن أهم الكتب المطبوعة والمتداولة اليوم بين طلاب العلم من كتب التخاريج :

(١) « **نصب الراية تخريج أحاديث الهداية** » للحافظ الزيلعي.

(٢) « **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير** » للحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله -.

(٣) « **الدراية تخريج أحاديث الهداية** » للحافظ ابن حجر.

○ **الكلام على كتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي :**

كتاب «نصب الراية» للزيلعي يعتبر من أجمع وأوسع كتب التخريج التي وضعها أهل العلم ، وذلك لأنه لم يهتم فقط بتخريج الأحاديث الواردة في كتاب «الهداية» ، بل تخطاها ، وزاد فيه تخريج الأحاديث التي يحتج بها المخالفون للأحناف في أبواب العلم ، وهذه مزيَّة لا تجدها في غيره من كتب التخريج.

والحافظ الزيلعي -رحمه الله - قد خرَّج في هذا الكتاب أحاديث كتاب « الهداية » في الفقه الحنفي لمؤلفه: علي بن أبي بكر المرغيناني.

وقد لخَّص الحافظ ابن حجر -رحمه الله - هذا الكتاب في مجلد واحد سمَّاه : **«الدراية في تخريج أحاديث الهداية»**.

○ **وأما طريقة الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ، فهي كالتالي :**

(١) يبدأ بذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب «الهداية».

(٢) يذكر من خرَّج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة وكتب الحديث ، مستقصيًا في ذلك طرقه ومواطنه.

(٣) ثم يذكر الأحاديث التي تشهد للحديث المخرَّج وتدعمه، ويذكر من أخرجه أيضًا، ويرمز لها : بـ «أحاديث الباب».

(٤) ثم إذا كانت المسألة من المسائل الخلافية أورد الأحاديث التي يحتج بها المخالفون للأحناف ، ويذكر من أخرجها ، ويرمز لها بـ «أحاديث الخصوم».

وهذه كلها مزايا لا تجدها في كثير من كتب التخريج.

وهو في الجملة من أفضل كتب التخريج ، ولا يستغني الباحث عنه أثناء بحثه وتخريجه للأحاديث.

○ **مثال عملي :**

باستخدام كتاب «نصب الراية» خرِّج الحديث التالي :

عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - :

أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي يُعد للبيع.

هذا الحديث كما ترى من أحاديث الزكاة ، فلابد من الرجوع إلى كتاب الزكاة لمعرفة من خرَّج هذا الحديث ، وهو مختص كما هو ظاهر بزكاة العروض ، وبالرجوع إلى كتاب «نصب الراية» نجد أن أحاديث الزكاة تقع ضمن المجلد الثاني من الكتاب، وبمراجعة فهرس المجلد الثاني، نجد الإشارة إلى أن زكاة العروض تقع في (ص: ٣٧٥).

وبالرجوع إلي الموضع المشار إليه في الفهرس ، نجد أن المصنف قد أورد فيه : **الحديث الخامس والعشرون** ، وهو حديث النبي ﷺ :

« **يقوِّمه** - يعني : عروض التجارة - **فيؤدي من كل مائة درهم خمسة دراهم** ».

ثم أتبعه بأحاديث الباب المرفوعة ، وذكر منها حديث سمرة - رضي الله عنه - ، وعزاه إلى أبي داود في «السنن» ، واستفاض في الكلام عليه ، ونقل أقوال الأئمة فيه.

○ **الكلام على كتاب «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر :**

هذا الكتاب من أشهر كتب التخاريج ، وقد وضعه مؤلفه الحافظ ابن

حجر -رحمه الله - في تخريج أحاديث «شرح الوجيز» للرافعي .

وقد لخص فيه الحافظ كتاب شيخه ابن الملقن المسمى بـ« **البدر المنير** » وهو يقع في سبعة مجلدات ، وزاد عليه مازاد من المهمات في التخاريج الأخرى المتناثرة لأحاديث شرح الوجيز ، كتخريج ابن جماعة ، وأبي أمامة بن النقاش ، وبدر الدين الزركشي ، وزاد عليه بعض الفوائد من كتاب «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي .

وقد رتبه على كتب الفقه ، مما يُسهل رجوع الطالب إلى بغيته من الأحاديث .

○ مثال عملي :

باستخدام كتاب «التلخيص الحبير» خرِّج الحديث التالي :

قال النبي ﷺ في البحر :

« هو الطهور ماؤه ، الحلُّ ميتته » .

بالنظر إلى هذا الحديث ، نجد أنه من أحاديث الطهارة ، وخصوصًا باب المياه ، لأن فيه ذكر حكم ماء البحر .

ومن ثم فعلى الباحث أن يفتش في كتاب الطهارة ، ضمن أبواب المياه ، وأول ما يستهل الباحث النظر في هذا الكتاب ، يجد أن هذا الحديث هو الحديث الأول من أحاديث الكتاب ، وقد توسَّع الحافظ في ذكر طرقه ومتابعاته وشواهده وألفاظه ومن خرَّجه ، وبأي لفظ خرَّجه ، وهذا فيه نفع كبير للباحث ، ولاشك .

□ ومنها - أي كتب الجوامع - : **كتاب «مفتاح كنوز السنة»** :

فهو أيضًا مرتب على الأبواب الفقهية ، فهو من هذه الجهة يتفق مع كتب الجوامع ، وقد كنا قد تكلمنا عليه من قبل ، وشرحنا طريقته عند الكلام على طريقة التخريج بواسطة لفظة من ألفاظ الحديث ، فهذا الكتاب قد جمع بين هاتين الفائدتين ، التخريج بدلالة موضوع الحديث ، والتخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث.

□ ومنها : **الشروح على الجوامع والسنن** :

فغالبًا ما يتصدر مؤلفوها للكلام على الأحاديث المذكورة من جهة التخريج والعزو ، أو التحقيق والنقد بالنسبة لأسانيدها.

ومن أشهر هذه الشروح :

(١) « **فتح الباري** » للحافظ ابن رجب ، وهو شرح لم يتم على «صحيح البخاري» ، وهو أعجوبة من الأعاجيب.

(٢) « **فتح الباري**» للحافظ ابن حجر ، وهو من أوسع الشروح وأجمعها على «صحيح البخاري».

(٣) « **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** » ، وهو شرح العيني على «صحيح البخاري» ، وهو كتاب حافل جدًا ، ومهم.

(٤) « **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** » وهو شرح النووي على «صحيح مسلم» ، وهو من أنفع الكتب ، ولا شك.

وهناك بعض الشروح على كتب السنن أيضًا ، ومنها :

(١) « **عون المعبود شرح سنن أبي داود** » للعظيم أبادي.

(٢) « **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي** » للمباركفوري.

(٣) « **شرح سنن ابن ماجة** » لعلاء الدين مُغلطاي.

○ **مصنفات في أبواب معينة :**

وفي هذه الطريقة أيضًا يلجأ الباحث إلى المصنفات الموضوعة في مواضيع أو أبواب معينة ، كما في كتب الزهد والرقائق ، أو كتب الاعتقاد ، أو كتب التفسير ، أو كتب الفضائل ، أو كتب الترغيب والترهيب.

□ **فأما كتب الاعتقاد :**

فمنها ما يختص بأبواب معينة كالإيمان ، أو الرد على من قال بخلق القرآن ، أو القدر ، فمن أشهر ما طُبع من ذلك :

(١) الإيمان لابن أبي شيبة.

(٢) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(٣) الإيمان لابن أبي عمر العدني.

(٤) خلق أفعال العباد للإمام البخاري.

(٥) القدر للفريابي.

(٦) رؤية الرب عز وجل لمحمد بن الحسين الآجري.

(٧) رؤية الرب عز وجل للدارقطني.

(٨) الرد على من قال ﴿الم﴾ حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل لابن مندة.

(٩) العلو لابن قدامة المقدسي.

(١٠) ذم التأويل لابن قدامة أيضًا.

(١١) رسالة في أن القرآن غير مخلوق لإبراهيم بن إسحاق الحربي.

(١٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي بكر الخلال.

(١٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعبد الغني المقدسي.

(١٤) فضائل الصحابة، رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه.

(١٥) ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي.

ومنها ما هو جامع لمجموعة من الأبواب، أو لمجمل أو مفصل اعتقاد أهل السنة والجماعة، ومنها:

(١) السنة لابن أبي عاصم.

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

(٣) السنة لأبي بكر الخلال من مسائله عن الإمام أحمد في «الجامع».

(٤) كتاب التوحيد لابن خزيمة.

(٥) الشريعة لمحمد بن الحسين الآجري.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي، وهو من أجمع وأشهر وأنفع الكتب في الاعتقاد.

(٧) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة العكبري، وهو كالمستخرج في كثير من أبوابه على كتاب «الشريعة» لشيخه الآجري.

(٨) الرد على الجهمية للدارمي.

(٩) نقض الدارمي على بشر المريسي.

(١٠) التوحيد لابن منده.

(١١) الأسماء والصفات للبيهقي، وهو كتاب نافع، لولا ما شابه به البيهقي من التمشعر والتأويل.

(١٢) البدع والنهي عنها لمحمد بن وضاح.

(١٣) أصول السنة لابن أبي زمنين.

(١٤) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات لأبي عمرو الداني.

□ وأما **كتب الزهد والرقائق**، فمنها:

(١) كتاب «الزهد والرقائق» لعبد الله بن المبارك.

(٢) كتاب «الزهد» عن الإمام أحمد - رحمه الله -.

(٣) كتاب «الزهد» لابن أبي الدنيا.

(٤) كتاب «الزهد» لهناد بن السري.

(٥) كتاب «الزهد» لوكيع بن الجراح.

□ وأما **كتب غريب الحديث**، فمن أشهرها:

(١) «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(٢) «غريب الحديث» للخطابي.

□ وأما **كتب الفضائل**، فمن أشهرها:

(١) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

□ وأما **كتب التفسير**، فمن أشهر المسند منها:

(١) تفسير عبد الرزاق الصنعاني.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم.

(٣) تفسير محمد بن جرير الطبري.

(٤) تفسير سعيد بن منصور.

□ **ومن كتب التاريخ :**

«تاريخ المدينة المنورة» لابن شبة ، و«أخبار مكة» للأزرقي.

□ **ومن كتب الترغيب والترهيب :**

(١) « الترغيب والترهيب » لابن شاهين.

(٢) « الترغيب والترهيب » لأبي القاسم الأصبهاني.

(٣) «شعب الإيمان» للبيهقي ، وهو كتاب واسع جداً ، مهم في بابه.

(٤) كتب الحافظ الكبير ابن أبي الدنيا ، فإنها وإن كانت مفردة في مواضيع شتى من مواضيع الزهد والرقائق ، إلا أنها من أهم مصادر البحث والتخريج التي يجب أن يوليها الباحث عنايته.

ثم لابد من الإشارة هنا لكتاب له أهمية خاصة في هذا الموضوع وإن لم يكن مسنداً ، وهو كتاب : «**الترغيب والترهيب**» للمنذري ، وقد جمع فيه مؤلفه الكثير من الأخبار والأحاديث في الترغيب والترهيب مع الاهتمام بتخريجها ، ونقد أسانيدها على وجه الاختصار ، ولكن الرجل منسوب إلي التساهل.



أسئلة للمناقشة

السؤال الأول :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام الطريقة الثالثة من طرق التخريج ، وهي التخريج عن طريق موضوع الحديث:

عن أم المؤمنين - رضي الله عنها - :

أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل.

السؤال الثاني :

خرِّج الحديث الآتي باستخدام كتب الزهد والرقائق :

قال رسول الله ﷺ :

« طوبى لمن هدي للإسلام وكان عيشه كفافًا وقنع ».



الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة أحد رواة الحديث المتكلم فيهم جرحًا أو تعديلاً

هذه الطريقة من طرق التخـريج : قلَّ من دلَّ عليها من المصنفين في هذا الباب ، وهي من الطرق ذات الأهمية الخاصة في تخريج الأحاديث ، لأنها تعتـمد اعتمـادًا كبيرًا على مـعرفة الباحث أو الناقد لمـصنفات الجرح والتعـديل ، لا سيمـا المسندة منها ، والتي يورد مـصنفوها بعض مناكـير الراوي المتكلم فيه جرحًا أو تعديلاً ، وخططهم في هذه المصنفات.

وفي هذه الطريقة : ينظر الباحث إلى سند الحديث ، فـإذا وجد فيه أحد الرواة المشهورين بالصدق والحفظ والتقدُّم في الرواية ، أو أحد الرواة المتكلَّم فـيهم بـنوع جرح ، فـإنه ينظر في مظنة وجـود تراجم الراوي من كتب التراجم ، فـقد يكون الراوي من الحفاظ أو الثـقات ، ولكن استنكر عليه النقـاد حديثًا من الأحاديث ، فحـينئذ يذكرونه في ترجـمته ، وربما ذكروا له أحاديث صحيحة تفرد بروايتـها مع عدم ظهور ما يقدح فيها من العلل ، فـيكون الإيراد لهـا لأنها غـريبـة من هذا الوجه ، وأمـا الراوي المقدوح فيه ، فإنه أولى بإيراد رواياته المستنكرة عليه في مظان ترجمته من كتب الجرح والتعديل.

وإن كان من المقدوح فـيهم ولكنه كثيـر الرواية ، فإن النقاد يوردون أشد ما استنكر عليـه من الروايات ، فهذه الطريقة تحتاج إلى معـرفة كبيرة بالرواة ومصنفات الجرح والتعديل.

○ أهم المصنفات المسندة في الجرح والتعديل :

ومن أهم المصنفات المسندة في الجرح والتعديل ، أو تواريخ الرواة ، أو الطبقات :

(١) « **التاريخ الكبير** » للإمام البخاري .

(٢) « **التاريخ الأوسط** » له أيضًا .

(٣) « **الطبقات الكبرى** » لابن سعد ، وقد تقدَّم الكلام عليها .

(٤) « **التاريخ والمعرفة** » لسفيان الفسوي .

(٥) « **الكامل في ضعفاء الرجال** » لأبي أحمد بن عدي ، وهو من أجمع كتب الضعفاء ، وهو موسوعة كبيرة ، قال فيه الدارقطني - لما سُئل أن يُصنِّف كتابًا في الضعفاء - : **أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ فيه كفاية ، لا يُزاد عليه** .

(٦) « **كتاب المجروحين من المحدِّثين** » لابن حبان .

(٧) « **الضعفاء** » للعقيلي .

(٨) « **تاريخ بغداد** » للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي .

وغالب هذه المصنفات قد فُهرست أحاديثها في المجلد الأخير منها ومنها ما لها فهارس خارجية ، فيمكن الوصول إلى موضع الحديث المزمع تخريجه باستخدام هذه الفهارس ، ولكن الأولى البحث عنه بدلالة ترجمة الراوي المتكلَّم فيه ، فلربما يذكر ضمن ترجمته بطرف مغاير لطرف الحديث الذي يخرجه الباحث ، فحينئذ لا يُعطي فهرس أطراف الأحاديث نتيجة

صحيحة.

ولكن يلزم لاستخدام هذه الطريقة الوقوف على الحديث مسندًا، أو الوقوف على جزء من سنده يمكن الاستفادة منه في تحديد راو من الرواة يمكن البحث بواسطته عن الحديث.

○ **مثال:**

خرِّج الحديث التالي باستخدام دراسة تراجم رجال سنده:

روى بقية بن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال:

« إذا جامع أحدكم زوجته - أو جاريته - فلا ينظر إلى فرجها، فإن ذلك يورث العمى ».

بالنظر إلى سند هذا الحديث، نجد أن رجاله ثقات، إلا بقية بن الوليد، فإنه صدوق في الجملة، ولكن عيب عليه التسوية والتدليس عن الهلكى والمجاهيل، ومن هنا دخلت على رواياته المناكير والموضوعات.

فأول ما يجب أن ينظره الباحث ترجمة بقية بن الوليد في كتب الجرح والتعديل التي بين أيدينا.

فإذا ما بدأ الباحث بحثه، فسوف يجد أن ترجمة بقية بن الوليد قد وردت في المصنفات التالية:

(١) « **الكامل لابن عدي** »(٢/ ٢٥٩).

وقد أخرج له هذا الحديث (٢/ ٢٦٥)، وقال:

« ثناه بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر مناكير، وهذه الأحاديث يشبه

أن تكون بين بقيـة وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضـعفاء ، لأن بقيـة كثيـراً ما يدخل بين نفســه وبين ابن جريج بعض الضعـفاء أو بعض المجهولين ».

(٢) « **المجروحين** » لابن حبان (١/ ٢٢٩):

وأخرج الحديث (١/ ٢٣١)ضمن نسخة بنفس السند المذكور، وقال:

« نسخة كـتبناها بهذا الإسناد كلها مـوضوعة ؛ يشبـه أن يكون بقية سمع من إنسان ضعيف عن ابن جريج، فدلَّس عنه، فالتزق كل ذلك به ».

وأما باقي المـصنفات فقـد ترد ترجمـته في بعـضهـا ، ولكن لاذكر لحديثه هذا هناك.



الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق معرفة نوع الحديث

ونقصد بنوع الحديث : صفة من الصفات تكون مميزة له ، بحيث يمكن الرجوع إلى ما يقابلها من مصنفات اهتمت بإيراد هذا النوع من الحديث .

كأن يكون الحديث من الأحاديث القدسية ، فحينئذ يرجع الباحث إلى المصنفات الموضوعة في الأحاديث القدسية ، أو كأن يكون الحديث قد ظهرت عليه لوائح الوضع من الركاكة أو المجازفة في الثواب أو العقاب أو مخالفة الأصول والقواعد الشرعية ، فحينئذ يرجع الباحث إلى كتب العلل وكذلك كتب الجرح والتعديل التي ذكرناها في الطريقة السابقة ، أو كأن يكون الحديث من الأحاديث المرسلة ، فحينئذ يرجع الباحث إلى الأحاديث التي اهتمت بذكر المراسيل.

وسوف نقصر الكلام على النوعين الأخيرين لشهرتهما واستفاضة استخدام الباحثين لهما.

○ **استخدام كتب المراسيل في التخريج :**

من أهم الكتب الموضوعة في المراسيل :

(١) كتاب «**المراسيل**» لأبي داود السجستاني.

(٢) المجلد االثالث عشر من «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**».

وهناك كتب أخرى - ولا شك - في المراسيل ، إلا أنها لا تعني

بذكر الأحاديث المسندة أو غير المسندة التي وقع فيها الإرسال ، وإنما تهتم بالكلام على سماع الرواة من بعضهم البعض ، وما وقع في الروايات من انقطاع على وجه العموم ، وقد يتخللها ذكر بعض الأحاديث علي وجه الخصوص دون عزو أو إسناد أو تخريج ، فمن هذه الأخيرة :

(١) كتاب « **المراسيل** » لابن أبي حاتم.

(٢) « **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** » للعلائي.

(٣) « **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** » للحافظ ولي الدين العراقي.

وهذه الكتب قد استوفينا الكلام عليها في الجزء الثاني من هذه السلسلة ، وهو : « **تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين** » (ص: ٣٤).

وأما كتاب « **المراسيل** » لأبي داود السجستاني :

فهو كتاب مسند مصنف على طريقة المحدِّثين ، ومبوَّب على الأبواب الفقهية ابتداءً بالطهارة ، وانتهاءً بما جاء في الطيرة.

وهو كتاب عزيز ومهم في بابه ، لم أقف على مثله من جهة التصنيف المسند على الأبواب.

وأما جزء المراسيل من كتاب «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» ، فقد أورد فيه الحافظ المزي أطراف الأحاديث المرسلة الواقعة في الكتب الستة ، وضمَّنها أحاديث كتاب «المراسيل» لأبي داود ، فهو من هذه الجهة أجمع من الكتاب الأول ، وكلٌّ له خاصية وفائدة ونفع.

○ **مثال** :

خرِّج الحديث التالي من الكتب الستة :

عن عبد العزيز بن رفيع ، قال : قال رسول الله ﷺ :

« **عجِّلوا صلاة النهار في يوم غيم ، وأخِّروا المغرب** » .

بالكشف في كتب الرجال عن عبد العزيز بن رفيع، نجد أنه من التابعين ، وله رواية عن بعض الصحابة، فالحديث من هذه الجهة مرسل ، فمن المناسب جداً أن نستخدم في تخريجه كتب المراسيل ، فنبدأ بكتاب «تحفة الأشراف» لأنه أجمع .

وبالرجوع إلى فهرس الرواة من «تحفة الأشراف» في قسم المراسيل ، نجد أن أحاديث عبد العزيز بن رفيع تقع في (ص:٢٧٩) ، وهو حديث واحد فقط .

وبالرجوع إلى هذا الموضع نجد ما صورته :

١١٧٧

عبد العزيز بن رفيع المكي

١٨٩٨١ حديث : قال رسول الله ﷺ : «**عجِّلوا صلاة النهار في يوم غيم ، وأخِّروا**
د **المغرب**» . د في المراسيل (٣ : ٢) عن الهيثم بن خالد الجهني ، عن وكيع ، عن الحسن بن صالح ، عنه بهذا.

فدلنا الكتاب على أن أبا داود قد أخرج هذا الحديث في «المراسيل» وهو الحديث الثاني من أحاديث الباب الثالث .

وبالرجوع إلى فهـرس أبواب كتاب «المراسيل» نجـد أن الباب الثالث هو : « **من الصلاة** » ، وأن الحديث الثاني هو الحـديث المطلوب تخريجه وهو في الكتاب برقم (١٣).

○ **استخدام كتب العلل والموضوعات في التخريج :**

من أهم كتب العلل والموضوعات التي يحتاج الباحث أن يرجع إليها أثناء تخريج الأحاديث :

(١) « **العلل** » لابن أبي حاتم ، وهو من أهم كتـب العلل وأشهرها على الإطلاق.

(٢) « **العلل ومعرفة الرجال** » للإمام أحمد ، ومنه روايات مختلفة أشهرها : رواية المرُّوذي ، ورواية ابنه عبد الله .

(٣) « **العلل** » لعلي بن المديني ، ومنه جزء مطبوع.

(٣) « **العلل الكبير** » للترمذي.

(٥) « **العلل** » للحافظ الدارقطني ، ولم يكمل طبـعه حتى الآن ، وهو من أكبر ما صُنِّف في هذا الباب ، وقد رتبه على مسانيد الصحابة.

(٦) « **الأباطيل والمناكير** » للجورقاني.

(٧) « **العلل المتناهية** » لابن الجوزي.

(٨) « **الموضوعات** » كذلك لابن الجوزي.

هذا بالإضافة إلى كـتب المجروحين والضعفـاء التي تقدَّمت الإشارة إليها من قبل.

والبحث بدلالة الوضع أمر صعب جـدًا ، لا يكون إلا للمتخصص جدًا الذي مارس التخريج والتحـقيق والنقد زمنًا طويلاً بحيث تتكون عنده

الملكة العلمية التي تؤهله للحكم على الحديث بالوضع، وهذا يلزمه أيضًا معرفة تامة بالقواعد والأصول الشرعية ، فإن بعض المتون قد يُحكم عليها بالوضع مع نظافة ظاهر السند الذي رويت به ، ومن هنا فإن أهل النقد والتدقيق والسبر لا يحكمون على السند بمفرده ، ولكن يحكمونه عليه بالنسبة إلى المتن ، وهذا قد فصَّلناه جليًا في كتابنا « **قواعد حديثية نصَّ عليها المحققون وغفل عنها المشتغلون** ».

فأما «العلل» لابن أبي حاتم ،و«العلل الكبير» للترمذي ، و«العلل المتناهية» ، و«الموضوعات» لابن الجوزي ، و«الأباطيل والمناكير» فمُرتَّبة على الأبواب ، ويسهل استخراج الحديث منها ، وأما «علل الدارقطني» فمرتب على مسانيد الصحابة ، فلابد من معرفة راوي الحديث المزمع تخريجه ، والرجوع إلى مسنده للبحث عنه.

وأما «العلل» عن الإمام أحمد ، فليس له ترتيب واضح ، ولكن يستطيع الباحث الانتفاع به عن طريق الفهارس العلمية الملحقة به في آخره، وهي نافعة جدًا.

○ **تنبيه مهم** :

ما نذكره ضمن طرق تخريج الأحاديث إنما يبحث بواسطتها الطالب بما يحقق له الشمولية في التخريج،ولا يستخدم طريقة واحدة دون أخرى، بل يمزج بين جميع الطرق، تمهيدًا لدراسة أسانيد ومتون الحديث الواحد ، ومن ثَمَّ يَخْرُج بحكم صحيح على السند والمتن.



يعتمد الباحث في هذه الطريقة على الوقوف على طرف الحديث ، والتخريج بواسطة المصنفات والفهارس التي اهتمت بذكر أطراف الأحاديث .

فمن هذه الجهة تكون هذه الطريقة مختصة بجمع طرق المتون دون التقيد بسند معين ، أو بصحابي معين .

ونقصد **بطرف الحديث** : أول لفظ من متن الحديث .

نعم قد يقول قائل : ولكن الحديث الواحد قد يرد بأكثر من طرف ، وقد يرد مختصراً ، وقد يرد مطولاً ، فكيف يمكن البحث بدلالة اللفظ الأول من متن الحديث ؟

فالجواب : إن هذا يستتبع من الباحث - ولا شك - أن يكون ممارسًا للألفاظ النبوية ، وأن تكون الملكة العلمية على استدراك بعض الألفاظ المحتملة التي يمكن للحديث أن يرد بها قد تكونت عنده ، ومن ثَمَّ فإنه لابد للقاريء من إعمال البحث للأطراف المحتملة للحديث الواحد ، وقد ذكرنا مثالاً على هذا في حديث النبي ﷺ : «**المرأة عورة**» ، والذي تقدَّم تخريجه باستخدام «**المعجم الكبير للطبراني**» (ص: ٤٨).

○ **المصنفات المستخدمة في هذه الطريقة :**

ويمكن للباحث أن يرجع في هذه الطريقة إلي المصنفات التي من

شأنها العناية بذكر أطراف الأحاديث، أو أول الألفاظ من متون الأحاديث، وهي على أقسام :

الأول : الفهارس العلمية الموضوعة لترتيب أطراف أحاديث بعض المصنفات الحديثية .

وهذا النوع من المصنفات قد شاع وجوده اليوم ، بل لا يكاد يخلو مصنف حديثي سواءً مصنف مُحدَث أو مخطوط محقق من فهارس علمية لترتيب أطراف الأحاديث الواردة في الكتاب.

ومن أشهر الفهارس العلمية المتداولة اليوم بين طلاب العلم :

(١) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف :

من صنع أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، وهو موسوعة كبيرة ضمَّت أطراف أحاديث كثيرٍ من المصنفات الحديثية المسندة وغير المسندة ، بل وأحاديث بعض التفاسير وكتب غريب الحديث وكتب التخاريج ، فمجموع ما فهرس أحاديثه مئة وخمسون مصنفًا ، قد ذكرها المفهرس وطبعاتها التي اعتمدها في مقدمة كتابه ، وذكر ما يقابلها من الرموز (١/ ١٦-٢١).

إلا أن هذا الفهرس مع نفعه قد سقطت منه أطراف بعض الأحاديث من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» ، وبعض كتب السنة الأخري ، وكل عمل ولا شك ناقص ، ومع هذا فهو عظيم النفع ، لا سيما فهرسته لبعض الأحاديث العزيزة أو الفوائد والمناكير التي لا تقع إلا في بعض المصنفات غير المشهورة .

(٢) **فهرس « صحيح مسلم » :**

وهو المجلد الخامس من طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لـ : «صحيح مسلم» ، وهو من الفهارس العلمية القيِّمة ، قام فيه الأستاذ عبد الباقي بفهرسة ما يلي :

(١) الموضوعات والأبوابِ بحسب ترتيبها في «الصحيح».

(٢) أرقام أحاديث الكتاب معزوة إلى رواتها من الصحابة.

(٣) فهرس الأحاديث التي أخرجها مسلم مكررة في أكثر من موضع منسوبة إلى رواتها من الصحابة.

(٤) فهرس مسانيد الصحابة مرتبًا على حروف المعجم ، وما لكل صحابي من مرويات في «الصحيح».

(٥) فهرس الأحاديث القولية مرتبة بحسب حروف المعجم ، ومواضعها من الصحيح بحسب أرقام صفحاتها.

(٦) معجم الألفاظ الغريبة الواردة في أحاديث «الصحيح» مرتبة على حروف المعجم.

وهذا الفهرس عظيم النفع ، فإنه ييسر على الباحث الوصول إلى بغيته من أحاديث «الصحيح» بأيسر طريقة ، وبأسهل سبيل.

(٣) **فهرس « سنن النسائي » المسمى « فتح المغيث » :**

الطبعة القديمة من سنن النسائي غير المرقمة ، كان البحث فيها عن حديث من الأحاديث يعدُّ مهمة صعبة جدًا لدى كثير من الباحثين ، فالفهارس الملحقة بها في آخر كل جزء غير دقيقة في الدلالة على مواضع

أبواب الكتاب ، بل لم يذكر المفهرس فيها الكثير من أبواب الجزء الذي فهرسه ، وهذا عيب من عيوب الفهرسة ولاشك.

ولكن الآن - ولله الحمد والمنة - فقد سهل على الباحث أن يخرِّج الحديث باستخدام هذه الطبعة ، بعد أن وضع الأستاذ محمد أيمن الشبراوي فهرسًا نافعًا جامعًا لها ، فَهْرَس فيها الكتب ، والأبواب ، وأطراف الأحاديث.

ففهرسه هذا قد اشتمل على ما يلي :

(١) فهرس بأسماء كتب «سنن النسائي» مرتبًا على نسق حروف المعجم.

(٢) فهرس بأسماء كتب الكتاب وأبواب كل كتاب منها بحسب ترتيبها في «السنن».

(٣) فهرس بأطراف الأحاديث الواردة في «السنن» وراوي كل حديث منها على حسب ترتيب حروف المعجم.

(٤) فهرس الآثار الواردة في «السنن» وراوي كل أثر منها بحسب ترتيب حروف المعجم.

(٥) فهرس الكلمات الغريبة في متون أحاديث «السنن» ومواضع ورودها من «السنن» مرتبة بحسب ترتيب حروف المعجم.

(٦) فهرس الآيات القرآنية الواردة في متون أخبار «السنن» ومواضع وجودها مرتبة بحسب ترتيب حروف المعجم.

(٧) ثم أورد بعد ذلك فهارس أنصاف الأبيات والأرجاز والقبائل

والشعوب والبقاع والأماكن.

وهو فهرس نافع في بابه ، لا يستغني عنه باحث.

وتبقى هناك مجموعة من الفهارس الأخري ، وكثير منها ملحق بآخر كل مصنف حديثي ، كفهرس أطراف الأحاديث الملحق بـ «**سنن ابن ماجة**» للأستذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وعمومًا فهذه الفهارس تسهل على الباحث مهمة تخريج الأحاديث .

الثاني : الكتب التي اهتمت بترتيب **الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، وشائعة الذكر والتداول بين الناس.

ومن أهم هذه الكتب ، وأكثرها تداولاً بين الباحثين :

(١) « **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** » ، للحافظ السخاوي - رحمه الله -.

وقد رتّب فيه الأحاديث المشتهرة على الألسنة على نسق حروف المعجم ، وذكر فيه (١٣٥٦) حديثًا.

(٢) « **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** » تأليف إسماعيل بن محمد العجلوني.

الثالث : مصنفات حديثية مرتبة الأحاديث على الأطراف بحسب ترتيب حروف المعجم.

ومن أشهرها :

« **الجامع الصغير من حديث البشير النذير** » للسيوطي ، وهو مشهور متداول بين الباحثين ، لا سيما بقسميه : «**صحيح الجامع**» ،

و«**ضعيف الجامع**» للشيخ العلاَّمـة المحدِّث محمد نـاصر الدين الألباني - رحمه الله -.

و«الجامع الصغير» قد جمع فيه السيوطي (١٠٠٣١) حديثًا ، انتقاها من كتابه «جمع الجوامع» ، ورتبها بحسب حروف المعجم.

وطريقته في الكتاب : الاقتصار على ذكـر متن الحديث ، دون ذكر سنده ، ولا حتى الصحابي الذي رواه ، ثم بعد ذلك يذكر من أخرجه من أصحاب المصنفات ، ومن طريق أي صحابي أخرجه .

ورمز لمصنفات الـتخريج برموز ذكرها في أول كـتابه ضمن مقـدمته للكتاب ، ورمز لرتبة الحديث بثلاثة رموز هي :

(**صح**) للصحيح.

(ح) للحسن.

(ض) للضعيف.

ولكن السيوطي منسـوب إلى التساهل في التصحـيح والتوثيق ، فلا يُعتمـد تصحيحه - ولا حتى تحسينه - مطلقًا إلا بعد التدقـيق والتحري، ومراجعة «**صحيح الجامع**» و«**ضعيفه**» للعلاَّمة الألباني - رحمه الله-.

ولم يقـصد بهـذا الجـامع الاستـيعـاب ، بل أورد فـيه الأحـاديث الوجيـزة، وأغفل كثيـرًا من أحاديث الأحكام ، ولم يورد فيـه - بحسب اجتهاده - ما تفرد به وضاع أو كذاب.

○ «**صحيح الجامع**» و«**ضعيف الجامع**» **للعلامة الألباني** :

وقد قـام بخدمة هذا الكتـاب العلاَّمة المحدِّث الشيخ محمـد ناصر

الدين الألباني -رحمه الله - ، ففقرَّق بين الصحيح والحسن من أحاديثه ، وأودعها كتابه «صحيح الجامع» ، وبين الضعيف من أحاديثه على اختلاف مراتب الضعف واختلاف أنواع الضعيف،وأودعها كتابه «ضعيف الجامع»، وقدَّم الصحيح بمقدمة نافعة جـداً في الاستدراك على السيوطي منهجه في كتابه وطريقة ترتيبه وعدم استيعابه للأحاديث ، وقد أبقى الشيخ - رحمه الله - على رموز السيوطي في العزو، إلا أنه ذيل ذلك كله بالحكم على الحديث، ثم الإشارة إلى موضع تخريج الحديث أو الكلام عليه في مصنفاته ، ومثله تماماً في كتابه «ضعيف الجامع».

وهذين الكتابين من الكتب النافعة جداً ، والتي لا يستغني عنها الباحث والناقد ، بل والمشتغل بالعلم عموماً .

والحمد لله رب العالمين



على ضوء ما سبق شرحه من طرق البحث والتخريج ، خرِّج الحديث التالي :

عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - :

عن رسول الله ﷺ قال :

« **إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمس طيبًا** ».

○ **الجواب** :

بالنظر في هذا الحديث نجد أنه يمكن استخدام أكثر من طريقة من طرق التخريج ، وذلك لعدة أسباب :

السبب الأول : أن الحديث واضح التبويب ، فهو من أحاديث الجماعة ، وخروج النساء إلى المساجد ، فيمكن تخريجه بدلالة الباب.

السبب الثاني : أنَّ راوي الحديث وهو زينب امرأة ابن مسعود - رضي الله عنهما - معروفة ، ومسندها المذكور في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١١/٣٢٦) لا يحتوي إلا على حديثين فقط ، هذا الحديث أحدهما ، وكذلك هو الأمر في «مسند الإمام أحمد» فإن مسندها فيه صغير ، مما يمكننا من البحث فيه بسهولة.

السبب الثالث : أن طرف الحديث متوفر ، فيمكن التخريج بدلالته، عن طريق استخدام الفهارس العلمية المختلفة.

ولكن - ولا شك - أن أسهل الطرق في تخريج الحديث من الكتب الستة هي : طريقة راوي الحديث، أي باستخدام «تحفة الأشراف».

وبالرجوع إلى مسند زينب ، وهي زينب الثقفية نجد أن هذا الحديث مذكور فيه .

وقد أشار المزي إلى أماكن تخريج الحديث ، وهي :

م في الصلاة (٣٠:٩) ، و (٣٠:١٠) .

والنسائي في الكبرى الزينة (٤٣ : ٣).

والنسائي في المجتبى (٣٧ : ٣).

والنسائي في الكبرى (٤٣-ألف : ١) .

والنسائي في المجتبى (٣٧ : ٤).

والنسائي في الكبرى (٤٣ـ ب : ٢) .

والنسائي في المجتبى (٣٧ : ٥و٦و٧).

فائدة : وهنا قبل بدأ التخريج لابد أن نذكر فائدة مهمة ، وهي : أن النسائي سواء في المجتبى أو في السنن الكبرى فإنه قد يكثر من إيراد الطرق التي تدل على الاختلاف في السند ، أو التي قد تشير إلى علة ما في الحديث ، والمزي يذكر كل أسانيد الحديث المخرَّج عنده.

والآن لنبدأ بالتخريج :

الحديث عند مسلم في كتاب الصلاة ، الباب رقم (٣٠) ، وهذا الباب هو : **باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج متطيبة** .

وحديث زينب هذا هو الحديث التاسع والعاشر من أحاديث الباب.

وبعدِّ أحاديث الباب نجد أن هذا الحديث هو الحديث رقم (٤٤٣) بالترقيم العام، والذي يليه، وبترقيم أحاديث الكتاب هو الحديث رقم (١٤١) و(١٤٢).

وهما عند مسلم طبعة عبد الباقي (١/ ٣٢٨) وكلاهما من طريق: بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية.

وبالرجوع إلى «السنن الكبرى» للنسائي نجد أن أبواب الزينة تقع ضمن المجلد الخامس من طبعة دار الكتب العلمية.

وبالرجوع إلى فهرس الأبواب نجد أن الباب (٤٣) **هو باب: ما يكره للنساء من الطيب**، وهو (ص: ٤٣٠)، وبالرجوع إليه في موضعه نجد أنه لم يحتو إلا على حديث واحد من رواية الأشعري، وهو ليس حديثنا هذا بالطبع، ومن ثم فلابد لنا من الرجوع إلى كشاف «تحفة الأشراف» لتحديد اسم هذا الباب من أبواب سنن النسائي «الكبرى».

وبالرجوع إلى الكشاف، نجد أن الباب رقم (٤٣) من أبواب الزينة هو: **النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور**.

وبمقارنته بالطبعة العلمية للسنن نجد هذا الباب مرقمًا فيها برقم (٤٥)، وهذا الاختلاف في الترقيم لاختلاف التحقيق، وكل محقق له طريقة في الترقيم ولا شك، ومن هنا فلا بد من المقارنة بين الطبعات.

وبالرجوع إلى هذا الباب نجد أن الحديث المشار إليه هو الحديث الثالث، وهو عنده برقم (٩٤٢٦) من رواية بكير بن الأشج بالسند

السابق .

وسوف تجد أيضًا أن النسائي قد ذكر الاختلاف في سند هذا الحديث على الوجوه التي أوردها المزي في «التحفة» ، وهذه الوجوه المختلفة مهمة جدًا للناقد لأجل الترجيح بين الأسانيد والوجوه ، وقد تكون هذه الاختلافات غير مؤثرة في صحة السند ، وطريقة معالجة هذه الاختلافات في الأسانيد وكيفية الترجيح بينها ليس موضوع هذا الكتاب ، وإنما هو أحد المواضيع الرئيسية التي تكلَّمنا عليها بالتفصيل في الجزء الثالث من كتابنا : «**تيسير علوم الحديث**» ، وفي كتابنا : «**تيسير دراسة الأسانيد**» .

ويبقى الآن الرجوع إلى السنن الصغرى وهي «المجتبى» للنسائي ، والمزي لم يُشر إلى أي كتاب ، وإنما أورده مبهمًا ، فهذا معناه أنه في أبواب الزينة الذي سبقت الإشارة إليه في «السنن الكبرى» .

وبالرجوع إلى أبواب الزينة من «المجتبى» وباستخدام الكشاف نجد أن هذا الباب هو : **باب النهي للمرأة أن تشهدالصلاة إذا أصابت من البخور** .

وهو في «المجتبى» (٨/ ١٥٤) وقد ذكر هناك الاختلاف في الطرق أيضًا .

وبعد أن وقفنا على مواضع الحديث عند من أخرجه من أصحاب الستة ، ننتقل الآن إلى تخريجه من «المسند» للإمام أحمد ، فإما أن نرجع إلى مسند زينب - رضي الله عنها - من «مسند أحمد» ، وذلك عن طريق استخدام فهرس العلاَّمة الألباني في الدلالة على مسانيد الصحابة ، وإما أن نستخدم فهرس أطراف الأحاديث ، وبالرجوع إلى فهرس المسانيد نجد

أن مسند زينب - رضي الله عنها - يقع في المجلد السادس (ص: ٣٦٢-٣٦٣) وأحاديثه قليلة جدًا.

وبالبحث في أحاديثه نجد أن الإمام أحمد قد أخرج هذا الحديث (٦/ ٣٦٣) من طريقين: عن بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب.

حسنًا، فماذا لو أردنا البحث باستخدام فهرس أطراف أحاديث المسند الذي وضعه الشيخ حمدي السلفي المسمى: «مرشد المحتار»، يمكننا بالطبع البحث ضمن مفردات طرف الحديث، فنبدأ بالبحث في مادة: **إذا شهدت** ....، ويتخرَّج عليها احتمال آخر، وهو: **إذا خرجت**.....

فإذا قمنا بالبحث ضمن مفردات الطرف الأصلي، لوجدنا أن الشيخ السلفي قد ذكر ما صورته:

٩٢٦ - إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمس طيبًا
عن زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود (٦/ ٣٦٣).

وإذا قمنا بالبحث ضمن مفردات الاحتمال الثاني، لوجدنا ماصورته:

٧٩٠ - إذا خرجت إحداكن إلى العشاء
انظر (٩٢٦).

فأشار إلى الطرف الأصلي، وفي موضع الطرف الأصلى أشار إلى نفس النتيجة التي توصلنا إليها بالبحث بدلالة راوي الحديث.

والآن بعد أن انتهينا من تخريج الحديث من «مسند أحمد»، فمن

المفيد جدًا أن نخرِّجه أيضًا من «المعجم الكبير» للطبراني.

وهو كما عرفنا من قبل مرتب على مسانيد الصحابة، ومسانيد النساء تقع في المجلدات الأخيرة منه، وبالبحث عن مسند زينب، نجد أنه يقع فيه ضمن المجلد (٢٤/ ٢٨٣)، وقد ذكرت فيه باسم :

زينب بنت أبي معاوية الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود.

وقد أخرج هذا الحديث لها من طرق عن بسر بن سعيد، عنها (٢٤/ ٢٨٣-٢٨٥).

ومن هنا يمكن **صياغة التخريج** لهذا الحديث بالصورة التالية :

أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٣)، ومسلم (١/ ٣٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٤٣١-٤٣٣)، وفي «المجتبى» (٨/ ١٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٨٣-٢٨٥) من طرق : عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - به.

○ ترتيب مراجع التخريج :

وقد يسأل سائل : فكيف يمكننا ترتيب مراجع التخريج عند صياغة تخريج الحديث أو الأثر؟

فالجواب : إن أفضل طريقة لترتيب مراجع التخريج هو كالتالي :

(١) تقديم ذكر مشيخة الأئمة أصحاب الكتب الستة، فنقدِّم عبد الرزاق، ثم ابن أبي شيبة في «المصنفين»، ثم محمد بن فضيل - وله كتاب «الدعاء» -، ثم ابن أبي عاصم - وله «السنة»، و«الآحاد والمثاني»

وبعض الأجزاء الحديثية ، ومن في طبقتهم.

(٢) ثم الإمام أحمد ، سواءً ما كان في «المسند» أو «السنة» ، أو «الزهد» ، أو «فضائل الصحابة» ، أو الأشربة ، ويقدَّم «المسند» على باقي المصنفات في حالة وجود الحديث في أكثر من مصنف من مصنفات الإمام أحمد.

(٣) ثم أصحاب الكتب الستة ، على الترتيب التالي :

البخاري في «الصحيح» ، ثم «الأدب المفرد» ، أو «خلق أفعال العباد» ، أو «التاريخ الكبير» ، ثم :

مسلم في «الصحيح» ، ثم «التمييز»...ثم :

أبوداود في «السنن» ، ثم في «المسائل» ، أو «السؤالات» ، أو «الزهد» ، أو «المراسيل»..... ثم :

الترمذي في «الجامع» ، ثم «العلل الكبير» ، أو «الشمائل»، ثم:

النسائي في «الكبرى» ، ثم «المجتبى» ، ثم :

ابن ماجة في «السنن».

(٤) ثم أصحاب المسانيد الأخرى ممن هم دون أصحاب الكتب الستة وأصحاب المعاجم والمصنفات بحسب أهمية كل كتاب وسعة علم كل مصنف وتقدمه في التاريخ والعلم ، وهي اجتهادية تختلف من باحث إلى آخر.



تدريب عملي على تخريج الآثار الموقوفة

على ضوء ما سبق شرحه من طرق البحث والتخريج ، خرِّج الأثر التالي :

عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال :

المسح على الجوربين كالمسح على الخفين.

○ **الجواب :**

المصنفين لعبد الرزاق الصنعاني ، وابن أبي شيبة ، ومثلهما «السنن الكبرى» للبيهقي من مظان الآثار الموقوفة ، ولذا فإن الباحث إنما يتجه إلى هذه المصنفات الثلاثة مباشرة إذا تتطلَّب الأمر منه تخريج أثر من الآثار الموقوفة ، أو خبر من الأخبار المقطوعة.

وهذا الأثر كما ترى من آثار الطهارة ، وعلى وجه الأخص : **المسح على الجوربين.**

فيبدأ الباحث بالنظر في فهرس أبواب «مصنف عبد الرزاق» للوقوف على باب من أبوابه يناسب هذا الموضوع ، وبالرجوع إلى فهرس الأبواب من المجلد الأول ، يجد الباحث ضمن أبواب المسح على الخفين :

باب : **المسح على الجوربين والنعلين** ، وباب : **المسح على الجوربين** .

وبالرجوع إلي أخبار هذين البابين ، نجد أن الأثر قد وقع ضمن آثار الباب الثاني (١/٢٠١) ، وهو عنده بالسند التالي :

عن أبي جعفر ، عن يحيى البكّاء ، قال : سمعت ابن عمر يقول : ... فذكره

والآن وبنفس الطريقة يلزمنا الرجوع إلى «مصنف ابن أبي شيبة» ، وبالبحث في فهرس الأبواب نجد من أبواب المصنف (١/ ١٧١و١٧٣) :

باب : **في المسح على الجوربين** ، وباب : **من قال الجوربان بمنزلة الخفان**.

وبالرجوع إلى هذين البابين ، نجد أن ابن أبي شيبة قد أخرج الأثر (١/ ١٧٣) ضمن آثار الباب الثاني بنفس السند الذي أخرجه به عبد الرزاق.

وبنفس الطريقة يمكن البحث ضمن أبواب «السنن الكبرى» للبيهقي.

وسوف نجد عند البيهقي باب: **ما ورد في الجوربين والنعلين** (١/ ٢٨٣) إلا أنه لم يذكر هذا الأثر ، وعليه:

فقد أخرج هذا الأثر عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في «مصنفيهما».

هذا وبالله التوفيق.

والحمد لله رب العالمين



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الموضوعات



العذب النمير

من مجالس الشنقيطي في التفسير

اعتنى به وعلق عليه

خالد بن عثمان السبت

المجلد ١ – ٥

دار ابن القيم   دار ابن عفان

ألفية السيوطي

في مصطلح الحديث

تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى في سنة ٩١١ من الهجرة

شرحها وحقق مباحثها
محمد محيي الدين عبد الحميد

اعتنى بها وعلق عليها
أبو معاذ
طارق بن عوض الله بن محمد

المجلد ١ – ٢

دار ابن القيم
دار ابن عفان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تيسير تخريج الأحاديث

٢